

شركة دايس للملابس الجاهزة

شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

وكذا تقرير الفحص المحدود عليها

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة داييس للملابس الجاهزه - شركة مساهمة مصرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي الدورية المستقلة المرفقة لشركة داييس للملابس الجاهزه "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ والقوائم الدورية المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية" وتتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

تم الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة للشركة عن الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بمعرفة مراقب حسابات آخر أصدر تقرير الفحص المحدود المؤرخ في ١٢ أغسطس ٢٠٢٠ باستنتاج غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أداؤها المالي المستقل وتدفقاتها النقدية المستقلة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية".

القاهرة في ٢٢ أغسطس ٢٠٢١



فريد سبير فريد

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين
سجل المحاسبين والمراجعين رقم ٨٧٣٩
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢١٠

شركة دايس للملابس الجاهزة

شركة مساهمة مصرية

قائمة المركز المالي الدوري المستقل في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	إيضاح رقم	الأصول
جنيه مصري	جنيه مصري		الأصول غير المتداولة
٣٣٩ ٠١٨ ٣٥٤	٣٣٧ ٧٧٣ ٣٦٨	(٦، د٥)	الأصول الثابتة (بالصافي)
١٣٩ ٨٩٢ ٢٢٦	١٣٩ ٨٩٢ ٢٢٦	(٧، أ٥)	استثمارات في شركات تابعة
--	٢٨ ٠٧٩ ١٢٩	(١٩، ض٥)	حق استخدام أصول مؤجرة (بالصافي)
٩ ١٥٦ ٦٧٧	١٠ ٤٣٥ ٥٩٦	(٨، ه٥)	مشروعات تحت التنفيذ
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	(٦)	أصول معنوية (الأسم التجاري)
٤٨٨ ٢٦٧ ٢٥٧	٥١٦ ٣٨٠ ٣١٩		إجمالي الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٥١٤ ٤٣٢ ٨٤٢	٦٤٣ ٦٦٧ ٩٨٦	(١٤، ٩، ٥)	المخزون (بالصافي)
٢٧٩ ٧١٦ ٥٠٥	٢٥٩ ٢٣٦ ٥٠٩	(١٤، ١٠، ٥)	عملاء وأوراق قبض (بالصافي)
١٣١ ٨٣٥ ٤٦٨	١٦٩ ٧٧٣ ٨٨٤	(١٤، ١١)	المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (بالصافي)
١٠٠ ٤٤٥ ٧٢٨	١٧ ١٩٩ ٦٧١	(١٢، ٥)	التفدية وما في حكمها
١ ٠٢٦ ٤٣٠ ٥٤٣	١ ٠٨٩ ٨٧٨ ٠٥٠		إجمالي الأصول المتداولة
١ ٥١٤ ٦٩٧ ٨٠٠	١ ٦٠٦ ٢٥٨ ٣٦٩		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية والالتزامات
			حقوق الملكية
١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠	(٢١)	رأس المال المصدر والمكتتب فيه والمدفوع بالكامل
٢١ ٣٥٢ ٢٣٩	٢١ ٣٥٢ ٢٣٩	(٥٥)	إحتياطي قانوني
١٨٠ ٣٥٦ ٥٢٢	١٠١ ٢٣٠ ٩٥٩		أرباح مرحلة
(٧٩ ١٢٥ ٥٦٣)	(١٣ ٦١٥ ٧٨٩)		صافي (خسارة) الفترة / العام
٢٢٨ ٥٨٣ ١٩٨	٢١٤ ٩٦٧ ٤٠٩		إجمالي حقوق الملكية
			الالتزامات غير المتداولة
٩٢ ٨٤٦ ٠٠٣	١٠٤ ٨٧٦ ١٤٧	(١٦، م٥)	أقساط قروض غير متداولة
٩ ٢٣٧ ١٥٤	٧ ٧٧٨ ٦٥٦	(١٨، ذ٥)	التزام تأجير تمويلي - طويل الأجل
--	١٩ ٩٧٣ ٤٩٨	(١٩، ض٥)	التزامات حق الانتفاع - طويلة الأجل
١٦ ١٨٩ ٤٤١	١٦ ٥٨٧ ٢٥٧	(٢٢، ح٥)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
١١٨ ٢٧٢ ٥٩٨	١٤٩ ٢١٥ ٥٥٨		إجمالي الإلتزامات غير المتداولة
			الالتزامات المتداولة
٢٤ ١٦٠ ٩٣٠	٢٤ ١٦٠ ٩٣٠	(١٣، ٥)	المخصصات
٢٠٩ ٨٩٢	٥ ١٣٩ ٥٥٠	(٥)	بنوك داننة
٧٢١ ٥٩٨ ٥٤٧	٧٠٠ ٥٣٢ ٧٢٨	(١٥، م٥)	تسهيلات إئتمانية
٢٦ ٩٦٤ ٦٥٠	٥٥ ٥٣٤ ٦٦٥	(١٦، م٥)	أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي
٢٥٢ ١٥٤ ٤١٣	٣١١ ٢١٩ ٠٤١	(١٧، ص٥)	موردون وأوراق دفع
٢٢ ٣٥٥ ٤٥٧	٢٠ ١٧٧ ٤٥٢	(٢٢، ٥)	المستحق لأطراف ذوى علاقة
١١٧ ٤٨١ ١١٩	١١٣ ٢٧٦ ٤١٦	(٢٠)	داننون وأرصدة داننة أخرى
--	٩ ١١٧ ٥٢٤	(١٩، ض٥)	التزامات حق الانتفاع - قصيرة الأجل
٢ ٩١٦ ٩٩٦	٢ ٩١٦ ٩٩٦	(١٨، ذ٥)	التزامات إيجار تمويلي - قصير الأجل
١ ١٦٧ ٨٤٢ ٠٠٤	١ ٢٤٢ ٠٧٥ ٤٠٢		إجمالي الإلتزامات المتداولة
١ ٥١٤ ٦٩٧ ٨٠٠	١ ٦٠٦ ٢٥٨ ٣٦٩		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي
الأستاذ / فيكتور فخري


تقرير الفحص المحدود مرفق.

شركة دابيس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة الأرباح أو الخسائر الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

السنة أشهر المنتهية في		الثلاثة أشهر المنتهية في		إيضاح رقم	
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١		
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
٣٦٣ ٥٣٤ ٦٢٤	٥٨١ ٤١٥ ٤٤٢	١٥٦ ٦٤٢ ٥٦٨	٣٢٥ ٤٠٧ ١١٦	(٢٤، ٥٠)	المبيعات (بالصافي)
					يخصم:
(٣٥٥ ٨٢٣ ٤٩٤)	(٥١٢ ٤١٨ ٤٠٠)	(١٦٢ ٤٢٥ ٣٥٤)	(٢٨٥ ٥٨٣ ٧٤٧)		تكلفة المبيعات
٧ ٧١١ ١٣٠	٦٨ ٩٩٧ ٠٤٢	(٥ ٧٨٢ ٧٨٦)	٣٩ ٨٢٣ ٣٦٩		مجمعل الربح / (الخسارة)
					(يخصم) / يضاف:
(٢٢ ٠٥٣ ٣٢٢)	(٢٧ ١٠٣ ١٦١)	(١١ ٤٨٣ ٦٩٠)	(٢٠ ١٠٠ ٣٧٨)		مصروفات بيع وتوزيع
(٣٩ ٥٧٧ ٨٨٧)	(٤٣ ١٥١ ٧٦٣)	(١٥ ٩٥١ ٦٧٨)	(٢١ ٣٤٩ ٩١٤)	(٢٨)	مصروفات عمومية وإدارية
--	(١ ١٩٨ ٠٤٣)	--	(٧٤٢ ٦٧٦)	(١٩، ٥٥)	فوائد مدينة - عقود إيجار حق انتفاع
--	(٥ ٥٥٦ ٤٠٤)	--	(٢ ٨٧٢ ٢٩٤)	(١٩، ٥٥)	استهلاك حق استخدام أصول موجرة
	٧٥ ٥٨٧		٧٥ ٥٨٧		أرباح استبعادات حق استخدام أصول موجرة
(٢٣ ٦٢١ ٣٩١)	--	--	--	(١٤)	الإنخفاض في قيمة المخزون
٢ ٤٥١ ٨٠٠	--	٢ ٤٥١ ٨٠٠	--	(١٤)	رد الإنخفاض في قيمة المخزون
(٨ ٦٢٨ ٤٠٠)	--	--	--	(١٤)	الإضمحلل في قيمة العملاء
١ ٥٦٨ ٨٠٠	--	١ ٥٦٨ ٨٠٠	--	(١٣)	رد الإضمحلل في قيمة العملاء والأرصدة المدينة
(٨٢ ١٤٩ ٢٧٠)	(٧ ٩٣٦ ٧٤٢)	(٢٩ ١٩٧ ٥٥٤)	(٥ ١٦٦ ٣٠٦)		(الخسائر) الناتجة من التشغيل
					(يخصم) / يضاف:
(٣٢ ٩٨٢ ٦٨٤)	(٢٥ ٨٢٦ ١١٨)	(١٦ ٩٩٨ ٩٥١)	(١٣ ٦٥٣ ٨٨٧)		المصروفات التمويلية
١٠٧ ٥٦٣	١٢١ ٣١٣	٤٣ ٦٢٢	٦٧ ٨٤٠		إيرادات فوائدها
٢١ ٠٦٦ ٧٨٢	١٩ ٣١٠ ١٥٥	٩ ٧٣٣ ٢١٠	١١ ٠٩١ ٥٣٦	(٢٧)	إيرادات أخرى
(٣٨ ٥١٢)	٣٩٣ ٧٩٠	(٢٥١ ٦١١)	٣٩٣ ٧٩٠		أرباح رأسمالية
(٦ ٦٢١ ٩٨٦)	٧١٩ ٦٢٩	(١٦ ٤٦٥ ٠٤٢)	٥٤٤ ٦٦٩	(٢٥)	فروق تقييم عملات أجنبية
(١٠٠ ٦١٨ ١٠٧)	(١٣ ٢١٧ ٩٧٣)	(٥٣ ١٣٦ ٣٢٦)	(٦ ٧٢٢ ٣٥٨)		صافي (خسارة) الفترة قبل ضريبة الدخل
(٨٨٩ ٨٤٦)	(٣٩٧ ٨١٦)	(٤١٢ ٧٣١)	(٢٥١ ٩٠٩)	(٢٢، ٥٥)	ضريبة الدخل الجارية والمؤجلة
(١٠١ ٥٠٧ ٩٥٣)	(١٣ ٦١٥ ٧٨٩)	(٥٣ ٥٤٩ ٠٥٧)	(٦ ٩٧٤ ٢٦٧)		صافي (خسارة) الفترة بعد ضريبة الدخل
(٠، ١٩)	(٠، ٠٣)	(٠، ١٠)	(٠، ٠١)	(٢٥، ٥٥)	نصيب المسهم من صافي (خسارة) الفترة (جنيه / سهم)

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي
الأستاذ / فيكتور فخري



شركة دايس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

<u>الفترة المالية المنتهية</u>	<u>الفترة المالية المنتهية</u>	
<u>في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠</u>	<u>في ٣٠ يونيو ٢٠٢١</u>	
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	
(١٠١ ٥٠٧ ٩٥٣)	(١٣ ٦١٥ ٧٨٩)	صافي (خسارة) الفترة بعد ضريبة الدخل
--	--	بنود الدخل الشامل الآخر
<u>(١٠١ ٥٠٧ ٩٥٣)</u>	<u>(١٣ ٦١٥ ٧٨٩)</u>	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الأستاذ / ناجى توما

رئيس القطاع المالي
الأستاذ / فيكتور فخري

شركة داييس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية

قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الإجمالي	صافي أرباح / (خسارة) العام / الفترة		أرباح مرحلة	احتياط قانوني	رأس المال المصدر والمكتتب فيه والمقوع بالتام	
	جنيه مصري	جنيه مصري				
٣٠٧٧٠٨٧٦١	٨٧٤٨٢٣٢١	٩٧٢٤٨٣١٥	٨٣١٠٨٢٠٥	١٦٩٧٨١٢٥	١٠٦٠٠٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
--	(٨٣١٠٨٢٠٥)	--	--	--	--	المحول الى الأرباح المرحلة
--	(٤٣٧٤١١٦)	--	--	٤٣٧٤١١٦	--	المحول الى الاحتياطي القانوني
(١٠١٥٠٧٩٥٣)	(١٠١٥٠٧٩٥٣)	--	--	--	--	اجمالي الدخل الشامل
٢٠٦٢٠٠٨٠٨	(١٠١٥٠٧٩٥٣)	١٨٠٣٥٦٥٢٠	٢١٣٥٢٤٤١	١٠٦٠٠٠٠٠٠٠	--	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
٢٢٨٥٨٣١٩٨	(٧٩١٢٥٥١٣)	١٨٠٣٥٦٥٢٢	٢١٣٥٢٣٣٩	١٠٦٠٠٠٠٠٠٠	--	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
--	٧٩١٢٥٥١٣	(٧٩١٢٥٥١٣)	--	--	--	المحول الى الأرباح المرحلة
(١٣٦١٥٧٨٩)	(١٣٦١٥٧٨٩)	--	--	--	--	اجمالي الدخل الشامل
٢١٤٩٦٧٤٠٩	(١٣٦١٥٧٨٩)	١٠١٢٣٠٩٥٩	٢١٣٥٢٣٣٩	١٠٦٠٠٠٠٠٠٠	--	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الإيضاحات المرتبطة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الإستاذ / تاجي توما



رئيس القطاع المالي
الإستاذ / فيكتور فكري



شركة داييس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
قائمة التدفقات النقدية المستقلة

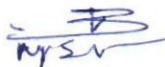
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ جنيه مصري	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ جنيه مصري	إيضاح رقم	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
(١٠٠ ٦١٨ ١٠٦)	(١٣ ٢١٧ ٩٧٣)		صافي (خسارة) الفترة قبل ضريبة الدخل
			يتم تسويته بـ:
٦ ٦٢١ ٩٨٦	(٧١٩ ٦٢٩)		فروق تقييم عملات أجنبي غير محققة
١٠ ٨٨٥ ٢١٦	١٠ ٩٧٥ ٨٤٣	(٦)	إهلاك الأصول الثابتة
--	٥ ٥٥٦ ٤٠٤		استهلاك حق استخدام أصول مؤجرة
(٢ ٤٥١ ٨٠٠)	--	(١٤)	رد الإنخفاض في قيمة المخزون
--	١ ١٩٨ ٠٤٣		فوائد مدينة - عقود ايجار حق انتفاع
٤ ٠٢٠ ٦٠٠	--	(١٣)	رد مخصصات انتفي الغرض منها
(١ ٥٦٨ ٨٠٠)	--	(١٤)	رد الإضمحلال في قيمة العملاء والأرصدة المدينة
٢٣ ٦٢١ ٣٩١	--	(١٤)	الإنخفاض في قيمة المخزون
٨ ٦٢٨ ٤٠٠	--	(١٤)	الاضمحلال في قيمة العملاء
--	(٧ ٨٣١ ٩٩٩)	(١٤)	المستخدم من الإضمحلال في قيمة العملاء
٣٢ ٩٨٢ ٦٨٤	٢٥ ٨٢٦ ١١٨		المصروفات التمويلية
(١٠٧ ٥٦٣)	(١٢١ ٣١٣)		إيرادات فوائد داننة
--	(٧٥ ٥٨٧)		أرباح استيعادات حق استخدام أصول مؤجرة
٣٨ ٥١٢	(٣٩٣ ٧٩٠)		أرباح رأسمالية
(١٧ ٩٤٧ ٤٨٠)	٢١ ١٩٦ ١١٧		أرباح / (خسائر) التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(٥٥ ٨٥٨ ٤٥٨)	(١٢٩ ٢٣٥ ١٤٤)		(الزيادة) في المخزون
٢٥ ٥٠١ ٩٢٤	٢٨ ٣١١ ٩٩٥		النقص في عملاء وأوراق قبض
٥٦ ٢٥٢ ٣٢٩	(٣٧ ٩٣٨ ٤١٦)		(الزيادة) / النقص في المدينون وأرصدة مدينة أخرى
(٤ ٨٩١ ٦٤١)	--		(الزيادة) في المستحق من أطراف ذوى علاقة
٣ ٤٧٠ ١٧٣	٥٩ ٠٦٤ ٦٢٨		الزيادة في موردين وأوراق دفع
٢٥ ٠٦٦ ٧٩٥	(١ ٦٠٥ ٢٦١)		(النقص) / الزيادة في داننون وأرصدة داننة أخرى
٣٥٥ ٨٠٦	(٢ ١٧٨ ٠٠٥)		(النقص) / الزيادة في المستحق لأطراف ذات علاقة
٣١ ٩٤٩ ٤٤٨	(١٢ ٣٨٤ ٠٨٦)		التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل
(١٠ ٩٢٣ ٢٤٣)	--		الضرائب المدفوعة
(٣٢ ٩٨٢ ٦٨٤)	(٢٨ ٤٢٥ ٥٦٠)		فوائد مدفوعة
(١١ ٩٥٦ ٤٧٩)	(٩٠ ٨٠٩ ٦٤٦)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
١٠٧ ٥٦٣	١٢١ ٣١٣		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
١ ٢٥٤ ٧٢٢	٤٣١ ٨٦٢		مقبوضات من فوائد داننة
(١٠١ ١٩١ ٣٧٤)	(٨ ٢٤٥ ٩١٩)		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
(٧٤٤ ٥٤٢)	(٢ ٨٠١ ٩٢٩)		(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة
(١٠٠ ٥٧٣ ٦٣١)	(١٠ ٤٩٤ ٦٧٣)		(مدفوعات) ومشروعات تحت التنفيذ
٢٣ ٢٤٤ ٥٩٥	(٢١ ٠٦٥ ٨١٩)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
٩٠ ٧٣٩ ٠٩٩	٤٠ ٦٠٠ ٢٥٩		(مدفوعات) / مقبوضات من تسهيلات ائتمانية
--	(١ ٤٥٨ ٤٩٨)		متحصلات من القروض
--	(١ ١٩٨ ٠٤٣)	(١٩، ض)	(مدفوعات) للزام تأجير تمويلي
--	(٤ ٤٦٨ ٩٢٤)	(١٩، ض)	(مدفوعات) فوائد التزامات عقد الأيجار
١١٣ ٩٨٣ ٦٩٤	١٢ ٤٠٨ ٩٧٥		(مدفوعات) أصل التزامات عقد الأيجار
١ ٤٥٣ ٥٨٤	(٨٨ ٨٩٥ ٣٤٤)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
(٦ ٦٢١ ٩٨٦)	٧١٩ ٦٢٩		صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١٦ ٦٢٥ ٤١١	١٠٠ ٢٣٥ ٨٣٦		أثر التغيرات في أسعار الصرف على النقدية وما في حكمها
١١ ٤٥٧ ٠٠٩	١٢ ٠٦٠ ١٢١	(١٢، ص)	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
			النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

* تم استبعاد قيمة الاصول الثابتة المحولة من مشروعات تحت التنفيذ بمبلغ ١٠٥٢٣ ٠١٠ جنيه مصري للوصول للمبالغ المسددة نقداً في شراء أصول ثابتة.

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

العضو المنتدب
الاستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي
الاستاذ / فيكتور فخري



شركة داييس للملابس الجاهزة
شركة مساهمة مصرية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

١- نبذة عن الشركة

شركة داييس للملابس الجاهزة

تأسست شركة داييس للملابس الجاهزة - شركة مساهمة مصرية - وذلك بموجب عقد التأسيس المؤرخ ١٢ أبريل ١٩٩٧ وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحة التنفيذية، وبتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٩٧ تم التسجيل بالسجل تجارى تحت رقم ٣٠٦٩٨٥.

غرض الشركة هو صناعة الملابس الجاهزة على اختلاف أنواعها والتطريز والطباعة واستيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج والماكينات والمعدات وقطع الغيار والتصدير للأسواق الخارجية من منتجات الشركة.

يقع مقر الشركة على طريق مصر اسماعيلية الصحراوي - المنطقة الصناعية، جمهورية مصر العربية. ويتولى رئاسة مجلس إدارة الشركة الأستاذة / سهير سامى رياض

تم اعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ من مجلس الإدارة بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٢١.

٢- إطار العرض

أعدت القوائم المالية الدورية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

٣- أسس إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة

أعدت القوائم المالية الدورية المستقلة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا ما يتعلق بإعادة تقييم الأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التكلفة المستهلكة بحسب الأحوال. ويتضمن الإيضاح رقم (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة بيان بأهم السياسات المحاسبية المطبقة خلال الفترات المالية المعروضة.

إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية:

بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٠ صدر قرار من رئيس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة المصرية التالية:

١. معيار (٤٧) - الأدوات المالية

٢. معيار (٤٨) - الأيراد من العقود مع العملاء

٣. معيار (٤٩) - عقود التأجير

وذلك لبدء تطبيقها على القوائم المالية للفترات التي تبدأ من أو بعد أول يناير ٢٠٢١ وفى ٩ مايو ٢٠٢١ قررت هيئة الرقابة المالية بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبى لتطبيق معيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على القوائم المالية الدورية حتى تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وفيما يلي أهم التعديلات التي لها تأثير على القوائم المالية الدورية للفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية الدورية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
في ٩ مايو ٢٠٢١ قررت هيئة الرقابة المالية بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق معيار رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على القوائم المالية الدورية حتى تاريخ اعداد القوائم المالية السنوية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.	سوف تقوم الشركة بدراسة بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية السنوية طبقاً للقرار هيئة الرقابة المالية بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١.	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية". الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة. ٢- طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها - لاحقاً. إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي. ٣- تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة. ٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ٥- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات"	معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"

<p>يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١.</p>	<p>تم التطبيق ولا يوجد تأثير على القوائم المالية الدورية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.</p>	<p>معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"</p>
<p>يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها الغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨. وطبقاً لقرار وزيرة الإستثمار والتعاون رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل أحكام معايير المحاسبة المصرية، فإنه يتعين على شركات التأجير التمويلي والمستأجرين بموجب عقود التأجير التمويلي من الشركات المالية غير المصرفية والشركات المقيد لها أوراق بالبورصة المصرية تطبيق معيار عقود التأجير التمويلي في موعده غايته ٢٠١٩/٩/٣٠، وذلك مع مراعاة الالتزام بالإفصاح عن التأثير المحاسبي الناتج عن تطبيق المعيار على القوائم المالية الصادرة خلال الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى نهاية كل فترة مالية يتم إعداد قوائم مالية عنها.</p>	<p>تم التطبيق من أول يناير ٢٠٢١ على القوائم المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١. إيضاح رقم (١٩).</p>	<p>١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" ٢٠١٥ ويلغيه. ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجارته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.</p>	<p>معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير"</p>

أهم الافتراضات المحاسبية والمصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية للشركة من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.

إن هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات تعتمد على الخبرة السابقة للإدارة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى ذات العلاقة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات ومن ثم تتم مراجعة التقديرات المستخدمة في تحديد تلك الافتراضات بصفة مستمرة. ويتم الاعتراف بالتسويات الناتجة عن التغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها ذلك التغيير في حالة إذا ما كان تأثيره يقتصر على تلك الفترة فقط بينما يتم الاعتراف بتلك التسويات خلال الفترة التي تم بها التغيير والفترات المستقبلية إذا ما كان التغيير مؤثراً على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

التقديرات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم التقديرات، التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية الدورية المستقلة:

تحقق الإيراد

عند استخدام الحكم الشخصي، تأخذ الإدارة في الاعتبار المعايير التفصيلية للاعتراف بالإيراد من بيع السلع، وبوجه خاص، ما إذا كانت الشركة قد نقلت إلى المشتري المخاطر والعوائد الأساسية المتعلقة بملكية السلع. وتكون الإدارة على قناعة بأن تحويل المخاطر والعوائد الأساسية المتعلقة بملكية السلع خلال هذا العام ملائماً بالتزامن مع الاعتراف بالمخصصات اللازمة للتكاليف المرتبطة بها.

مصادر تقديرات عدم التأكد

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة

بلغ صافي القيمة الدفترية للأصول الملموسة ٣٦٨ ٧٧٣ ٣٢٧ جنية مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٣٥٤ ١٨ ٣٣٩ جنية مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٦)، تقوم الإدارة بتحديد الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة على أساس الاستخدام المتوقع للأصل وتآكل الأصل والتطور التكنولوجي وفقاً للخبرة السابقة للإدارة في مجال النشاط. إن التغيير في العمر الافتراضي للأصول ربما يؤثر على قيمة الإهلاك في المستقبل الذي سوف يسجل بقائمة الأرباح أو الخسائر.

الانخفاض في قيمة المخزون

يتم تخفيض المخزون الي صافي قيمته البيعية اذا كانت أقل من التكلفة، يتم تحديد صافي القيمة البيعية في ضوء تقديرات الإدارة لحركة الاصناف الراكدة أو بطيئة الحركة وقد بلغ اجمالي قيمة الانخفاض في المخزون ٩٤٣ ٢٧٣ ٣ جنية مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٩٤٣ ٢٧٣ ٣ جنية مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٩).

إضمحلال العملاء والمدينون الآخرون والأصول المتداولة الأخرى

يعترف بحساب إضمحلال للمديونيات المشكوك في تحصيلها بغرض تسجيل خسائر محتملة ناتجة عن أحداث ما مثل إعسار أحد العملاء. وقد بلغت القيمة الدفترية لحساب الإضمحلال للعملاء والمدينين الآخرين ٩٨٩ ٣٧٥ ١٣ جنية مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٩٨٦ ٢٠٧ ٢١ جنية مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يرجع للإيضاحات رقم (١٠، ١١). ولتحديد مبلغ الإضمحلال تؤخذ عدة عوامل في الاعتبار من بينها تحليل أعمار أرصدة العملاء، ومدى اليسر المالي للعميل في الفترة الجارية، والخبرات السابقة في إعدام المديونيات. وقد يزيد حجم الديون التي يتم إعدامها فعلياً و/أو أعباء الإضمحلال عما كان متوقعاً إذا ما إتضح أن الموقف المالي الفعلي للعملاء والأطراف الأخرى هو أسوأ مما كان متوقعاً في الأصل.

المخصصات

بلغت قيمة مخصصات المطالبات المحتملة ٩٣٠ ١٦٠ ٢٤ جنية مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقارنة بمبلغ ٩٣٠ ١٦٠ ٢٤ جنية مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ١٣). و تتعلق بمطالبات مرجحة الحدوث من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة. هذه المطالبات يتم تحديدها طبقاً لأفضل تقدير اما بالطريقة القيمة المتوقعة أو الحدث الأكثر احتمالاً، لذلك يمكن أن يتغير المبلغ في المستقبل.

ضرائب الدخل المؤجلة

يعتمد تقييم أصول والتزامات ضرائب الدخل المؤجلة على الحكم الشخصي للإدارة. يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة فقط في حالة احتمالية استخدامها. يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناتج عن الخسائر الضريبية المرحلة إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً لمقابلة تلك الخسائر المرحلة، يتم التقدير على أساس عوامل متنوعة كنتائج التشغيل المستقبلية. في حالة وجود فرق بين القيمة الفعلية والتقديرية قد يؤدي ذلك إلى إعادة تقييم مدى إمكانية استيعاب الأرباح الضريبية المستقبلية لقيمة الأصل الضريبي المؤجل. في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بلغ رصيد الالتزامات الضريبية المؤجلة مبلغ ٢٥٧ ٥٨٧ ١٦ جنيه مصري مقارنة بمبلغ ٤٤١ ١٨٩ ١٦ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (إيضاح رقم ٢٢).

أهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي عرض بأهم السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة:

أ- إستثمارات في شركات تابعة

الشركة التابعة هي منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى تسمى (الشركة الأم) وتتحقق السيطرة عندما تكون للشركة سلطة على المنشأة المستثمر بها، وأن تكون غرضاً لـ - أو لها حقوق في - عوائد متغيرة نتيجةً لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرةً على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة.

يتم إثبات الاستثمار في الشركات التابعة بتكلفة الاقتناء، وفي حالة حدوث انخفاض دائم في قيمتها يتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار بقيمة هذا الانخفاض وتحمله على قائمة الأرباح أو الخسائر وذلك لكل استثمار على حدى.

وتقوم الشركة بإعادة تقدير مدى استمرارها في السيطرة على المنشأة المستثمر بها من عدمه عندما تشير الحقائق والظروف إلى حدوث تغييرات في عاملٍ أو أكثر من عوامل السيطرة الثلاث المذكورة أدناه.

عندما تمثل حصة الشركة أقل من أغلبية حقوق التصويت لإحدى المنشآت المستثمر بها فمن الممكن أن تكون لها سلطة على المنشأة المستثمر بها إذا ما كانت الحقوق التصويتية التي تحوزها كافية لمنحها منفردة القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة "للمنشأة المستثمر بها. وتقوم الشركة بمراجعة كافة الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كانت حقوقها التصويتية كافية لمنحها السلطة على المنشأة المستثمر بها - بما في ذلك:

- حجم الحقوق التصويتية التي تحوزها الشركة مقارنةً بحجم وتوزيع الحقوق التصويتية التي يحوزها غيرها من حاملي تلك الحقوق.

- حقوق التصويت المستقبلية التي تحوزها الشركة والتي يحوزها حملة الحقوق الآخرين بما في ذلك أى أطراف أخرى.

- الحقوق الناتجة من ترتيبات تعاقدية أخرى .

- أى حقائق وظروفٍ أخرى تشير إلى أن الشركة لديها حالياً القدرة - أو لا تملك تلك القدرة - على توجيه الأنشطة ذات الصلة في التوقيات التي يتعين اتخاذ القرارات فيها - بما في ذلك النمط الذى تم به التصويت على القرارات خلال اجتماعات سابقة للمساهمين.

ب- الإضمحلال في قيمة الأصول المالية

تقوم الشركة في نهاية كل سنة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تتعرض قيمة الأصول المالية للاضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعى على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالى.

يتم تقدير خسارة الإضمحلال في قيمة كل أصل مالى تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالى.

ويتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الأصول المالية مباشرة بخسائر الإضمحلال فيما عدا تلك المتعلقة بالانخفاض في القيمة المتوقع تحصيلها من ديونيات العملاء حيث يتم الاعتراف بحساب مستقل للانخفاض في قيمتها. وعندما تصبح ديونيات العميل غير قابلة للتحويل يتم إعدامها خصماً على حساب الإنخفاض المكون له والذي يضاف إليه أى متحصلات لاحقة من ديون سبق إعدامها. هذا وتثبت كافة التغيرات التي تحدث على القيمة الدفترية للإنخفاض بالأرباح أو الخسائر.

إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر اضمحلال في قيمة الأصول المالية بخلاف أدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ثم حدث وأن انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الاعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الاضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الاضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع والتي سبق الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر فلا يتم رد الانخفاض اللاحق في قيمتها بقائمة الأرباح أو الخسائر وإنما يتم الاعتراف بأى زيادة لاحقة في القيمة العادلة لتلك الاستثمارات مباشرة بحقوق الملكية.

ج- الاضمحلال في قيمة الأصول غير المالية

تقوم الشركة في نهاية كل سنة مالية بمراجعة القيم الدفترية لأصولها غير المالية فيما عدا المخزون لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث اضمحلال في قيمتها فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الاضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

وفي حالة استخدام أسس منطقية وثابتة لتوزيع الأصول على الوحدات المولدة للنقد فإن الأصول العامة للشركة يتم توزيعها أيضاً على تلك الوحدات. ولو تعذر تحقيق ذلك يتم توزيع الأصول العامة للشركة على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي أمكن للشركة تحديدها باستخدام أسس منطقية وثابتة.

أما بالنسبة للأصول غير الملموسة والملموسة "المقتنيات الفنية" والتي ليس لها عمر افتراضى محدد أو غير المتاحة للاستخدام بعد فإنه يتم إجراء اختبار سنوى للاضمحلال في قيمتها أو بمجرد توفر أى مؤشر عن تعرض تلك الأصول للاضمحلال.

هذا وتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم احتساب القيمة الإستخدامية وذلك بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد باستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الاعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وإذا كانت القيمة الاستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لتعكس قيمته الاستردادية. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

عندما يتم في فترة لاحقة إلغاء الخسارة الناتجة عن اضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو (للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الاستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المعدلة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية التي كان من الممكن أن يصل الأصل إليها لو لم يتم الاعتراف بالخسارة الناتجة عن الاضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الاضمحلال فوراً بقائمة الأرباح أو الخسائر.

د- الأصول الثابتة وأهلاكتها

تظهر كافة بنود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بتكلفتها مخصوماً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الاضمحلال في قيمتها فيما عدا الأراضى والتي تظهر بالتكلفة مخصوماً منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل.

ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الاقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التي تم تحمل تلك المصروفات خلالها. تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافى عائد الاستبعاد والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الأرباح أو الخسائر.

تثبت الأصول التي لاتزال في طور الإنشاء تمهيداً لاستخدامها في أغراض إنتاجية أو إدارية بالتكلفة مخصوماً منها الاضمحلال في قيمتها. وتتضمن تلك التكلفة أتعاب الاستشاريين.

ويبدأ إهلاك تلك الأصول عندما تصبح صالحة للاستخدام في الأغراض التي اقتنيت من أجلها طبقاً لنفس الأسس المتبعة في إهلاك الأصول الثابتة السابق ذكرها.

ويتم الاعتراف بالإهلاك كمصروف في الأرباح أو الخسائر بغرض استنفاد التكلفة - مخصوماً منها القيمة التخريدية - للأصول الثابتة (بخلاف الأراضي، والأصول في مرحلة الإنشاء) وذلك على مدى العمر المتوقع للاستفادة بها وباستخدام طريقة القسط الثابت. ويُعاد النظر في الأعمار الافتراضية والقيم التخريدية وطريقة الإهلاك المُطبَّقة في نهاية كل فترة مالية على أن يتم المحاسبة عن تأثير أى تغييرات في تلك التقديرات على أساس مستقبلي.

ويتم إهلاك تكلفة الأصول الثابتة بخلاف الأصول تحت الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) والأراضي بطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المتوقع لها ووفقاً للمعدلات التالية:

بيان الأصل	العمر الإنتاجي المقدر بالسنوات	معدل الإهلاك
مبانى وإنشاءات	٥٠	٢٪
تجهيزات وديكورات	٥ أو مدة العقد أيهما أقل	٢٠٪
الالات ومعدات	٤ : ٨	١٢,٥٪ : ٢٥٪
وسائل نقل وانتقال	٤ : ٦,٧	١٥٪ : ٢٥٪
أثاث ومعدات مكتبه	٤ : ١٦,٧	٦٪ : ٢٥٪
أجهزة كهربائية و حاسبات آلية	٤ : ١٠	١٠٪ : ٢٥٪

٥- مشروعات تحت التنفيذ

تثبت مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة مخصوماً منها أي إنخفاض قد يطرأ على قيمتها الدفترية ، وتتضمن تكلفة تلك المشروعات كافة التكاليف المتعلقة باقتناء الأصل حتى يصبح صالحاً للاستخدام وعندما يبدأ حساب إهلاك تلك الأصول طبقاً للأسس المستخدمة في إهلاك الأصول الثابتة. هذا وتحمل مشروعات تحت التنفيذ بتكلفة المشروعات الجديدة والمعدات المشتراه التي لم يتم استخدامها بعد.

٦- قياس تحقق الإيراد

مبيعات السلع

يجب على المنشأة ان تعترف بما تم تخصيصه من سعر المعاملة (الذي يستثنى تقديرات المقابل للتغيير المقيدة) لالتزام أداء كإيراد عند (أو على مدار) الوفاء بالتزام أداء. ويجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار شروط العقد وممارساتها التجارية المعتادة لتحديد سعر المعاملة. وسعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيها مقابل تحويل السلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن أطراف ثالثة (على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة). يتضمن المقابل المتعهد به في عقد مع عميل مبالغ ثابتة أو مبالغ متغيرة أو كليهما.

يجب على المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن عقد مع عميل يقع ضمن نطاق هذا المعيار فقط عند استيفاء جميع الضوابط التالية:

أ- أطراف العقد قد اتفقت على العقد (خطياً، أو شفاهة، أو وفقاً لممارسات تجارية معتادة أخرى) وأن تكون متعهدة بأداء التزاماتها؛

ب- بإمكان المنشأة تحديد حقوق كل طرف فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها؛ و

ج- بإمكان المنشأة تحديد شروط سداد مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها؛ و

د- للعقد مضمون تجاري (أي أن يكون من المتوقع ان تتغير المخاطر، أو توقيت، أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة للعقد)، و

من المرجح ان تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذي سيكون لها حق فيها في مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل، وفي تقييم ما إذا كانت قابلية مبلغ المقابل للتحصيل مرجحة، فإنها يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار فقط قدرة العميل ونيّتها في أن يسدد ذلك المبلغ عندما يصبح مستحقاً. وقد يكون مبلغ المقابل الذي سوف يكون للمنشأة الحق فيها أقل من السعر المبين في العقد إذا كان المقابل متغيراً نظراً لأن المنشأة قد تمنح العميل تخفيضاً سريعاً.

منح حكومية – دعم الصادرات

تعتبر المنح الحكومية التي تحصل عليها الشركة تعويضاً عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً بمثابة دعم مالي لا تقابله أية نفقات في المستقبل وتثبت ضمن الإيرادات الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر وفقاً لمبدأ أساس الاستحقاق بالإجمالي دون خصم الدمغات والرسوم الحكومية المرتبطة بالحصول على الإيرادات في الفترة المالية حيث يتم اثباتها ضمن المصروفات العمومية التي يتم فيها الحصول على تلك المنح بناء على ما يتم تقديمه من مستندات واعتمادها من الجهات الرسمية.

الفوائد الدائنة

تثبت إيرادات الفوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعال على مدار الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

الإيرادات الأخرى

تثبت إيرادات التشغيل الأخرى طبقاً لمبدأ الاستحقاق.

إيرادات الاستثمارات من الشركات التابعة

تثبت إيرادات الشركة من استثماراتها في الشركات المستثمر بها عند صدور الحق للشركة في الحصول على التوزيعات، وذلك من خلال اعتماد توزيعات الأرباح بواسطة الجمعية العامة لمساهمي الشركات المستثمر فيها.

ز- إثبات المعاملات بالدفاتر وترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصري كعملة القيد باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. وتثبت المعاملات التي تتم بعملة بخلاف عملة القيد طبقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات. وفي نهاية كل فترة مالية يتم إعادة ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى للجنيه المصري طبقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. وتدرج أرباح وخسائر الترجمة بقائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة المالية التي نشأت فيها.

أما بالنسبة للبنود ذات الطبيعة غير النقدية بالعملات الأخرى والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها فلا يعاد ترجمتها. يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي نشأت فيها.

ح- الضرائب

ضرائب الدخل

يتم تحديد الضرائب وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولانحته التنفيذية وتعديلاته، ويتم تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الضريبة المحتملة طبقاً لنتائج الفحص والدراسة التي تم إعدادها بمعرفة إدارة الشركة في هذا الشأن، وتتمثل قيمة ضريبة الدخل في مجموع الضريبة المستحقة عن الفترة والضرائب المؤجلة.

يتم تحديد الربح الضريبي للعام على أساس ربح الفترة. ويتم احتساب التزامات الشركة الضريبية عن العام باستخدام معدلات الضرائب المطبقة في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الضرائب المؤجلة

تتمثل الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والالتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولانحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. وبناء على ذلك يتم تحميل قائمة الأرباح أو الخسائر للشركة في تاريخ القوائم المالية بعبء الضريبة عن الفترة والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة المؤجلة. يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترة التي سيتم خلالها تسوية الالتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة المؤجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة المؤجلة هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية.

وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الالتزامات الضريبية المؤجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية المؤجلة إلا إذا توافر احتمال قوى بإمكانية استخدام تلك الأصول لتخفيض الأرباح الضريبية المستقبلية أو وجود دليل آخر مقنع على تحقق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل الضريبي المؤجل عندما يصبح من غير المحتمل أن يسمح الربح الضريبي المستقبلي باستيعاب الأصل الضريبي المؤجل أو جزء منه. هذا وتستخدم طريقة التزامات الميزانية لاحتساب الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ويتم تبويبها ضمن الأصول والالتزامات غير المتداولة.

تتم المقاصه بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة حينما يوجد حق قانوني ملزم في إجراء مقاصة بين الأصول الضريبية الجارية والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تتعلق تلك الأصول والالتزامات الضريبية بضررائب دخل مفروضة بمعرفة نفس السلطة الضريبية وأن تتجه نية الشركة لتسوية تلك الأصول والالتزامات الضريبية بالصفى.

ط- المخزون

يتم تقييم المخزون في نهاية الفترة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. ويتم تسعير تكلفة المنصرف من المخزون بطريقة المتوسط المرجح.

وفيما يلي الأسس المتبعة في تحديد تكلفة كافة أصناف المخزون:

- **خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار)**
يتم احتساب التكلفة طبقاً لسياسة المتوسط المرجح في تسعير المنصرف من المخازن.
- **الإنتاج تحت التشغيل**
يتم احتساب التكلفة لكل مرحلة إنتاجية لأوامر التشغيل على أن تتضمن التكاليف الصناعية المباشرة وغير المباشرة طبقاً لنسبة إتمام المنتج التام وفقاً للمرحلة الإنتاجية.
- **الإنتاج التام تصدير**
يتم احتساب التكلفة على أساس متوسط تكلفة الخامات المنصرفة خلال العام مضافاً إليها التكاليف الصناعية المباشرة وغير المباشرة.
- **الإنتاج التام تجزئه**
يتم احتساب التكلفة على أساس تخفيض القيمة البيعية للمخزون بنسبة هامش ربح ملائمة. ويراعى عند تحديد هذه النسبة بنود المخزون التي تم تخفيض سعر بيعها إلى أقل من سعر بيعها الأصلي، وهذا ويتم عادة استخدام نسبة هامش ربحية متوسط لكل قسم من أقسام البيع بالتجزئة.
- **بضاعة أمانة لدى الغير**
يتضمن بند بضاعة أمانة لدى الغير كل من خامات الإنتاج (رئيسية ومساعدة وقطع غيار) والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام تصدير والإنتاج التام تجزئه ويتم احتساب التكلفة لكل بند طبقاً لطبيعة البند وحالة المخزون طبقاً لطريقة تكليف كل بند من بنود المخازن السابق ذكرها.

ي- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما ينشأ على الشركة إلزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المتوقع أن يترتب على تسوية ذلك الإلزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع اقتصادية وان تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ إعداد القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام.

وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. وفي هذه الحالة يتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الأرباح أو الخسائر.

القضايا القانونية

قد تكون الشركة طرفاً مدعى أو مدعى عليه في قضايا مختلفة أمام المحاكم. ويتم متابعة هذه القضايا بعناية من جانب إدارة الشركة والمستشار القانوني لها ويتم تقييمها بصورة دورية كما ان الشركة لا تتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة وعندما يكون من المحتمل ان تسفر هذه القضايا عن التزامات مالية على الشركة فإنه يتم الاعتراف بمخصص في القوائم المالية المستقلة وفقاً للفقرة السابقة (الإيضاح رقم ١٣).

ك- مزايا العاملين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالأجور والمرتببات والأجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية مقابل خدمات العاملين على أساس الاستحقاق في الفترة المالية التي أدبت خلالها تلك الخدمات للشركة.

ل- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على المساهمين ونصيب مجلس الإدارة والعمالين في تلك الأرباح كالتزام بالقوائم المالية المستقلة في الفترة التي يتم اعتماد تلك التوزيعات خلالها من مساهمي الشركة.

حصة العاملین فی الأرباح

طبقاً للنظام الأساسي للشركة تخصص نسبة ١٠٪ كحصة للعمالين في الأرباح بعد خصم الاحتياطي القانوني المستقطع من تلك الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجر السنوية للعمالين بالشركة. يتم الاعتراف بحصة العاملین في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية والتزام في الفترة المالية التي يتم فيها اعتمادها من قبل مساهمي الشركة. وحيث أن الالتزام القانوني بتوزيع حصة من الأرباح على العاملین هو حق أصيل للجمعية العامة للمساهمين فإنه لا يتم الاعتراف بالتزام مقابل حصة العاملین في الأرباح غير الموزعة.

م- الاقتراض والتسهيلات الانتمائية

يتم الاعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات الانتمائية التي تحصل عليها الشركة بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. ويتم قياس تلك القروض والتسهيلات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة على أن يتم الاعتراف بقائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصلات النقدية من القروض (مخصوماً منها تكلفة المعاملة) والقيمة المطلوب سدادها في تاريخ الاستحقاق وذلك على مدار عمر القرض أو التسهيل باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ن- الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية بقائمة المركز المالي بمجرد أن تصبح الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية إذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بتلك الأصول والالتزامات إلى أو من المنشأة وكان يمكن قياس تكلفة أو قيمة تلك الأصول والالتزامات بدرجة يمكن الاعتماد عليها.

الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية التي تصدرها المنشأة

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية كالتزام مالي أو كحقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية.

أدوات حقوق الملكية

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحق في باقى أصول المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها. ويتم تسجيل أدوات حقوق الملكية بقيمة المبالغ المحصلة بعد خصم تكلفة المعاملات إن وجدت.

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحق في أصول منشأة بعد خصم كافة التزاماتها.

وتُعدُّ الأداة من أدوات حقوق الملكية - فقط - إذا ما استوفت الشرطين المذكورين في (١) ، (٢) أدناه مجتمعين:

١- ألا تُرتب الأداة التزاماً تعاقدياً على المنشأة بـ:

- أن تُسَلِّمَ نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى

أو أن تقوم بمبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى وفقاً لشروط من المحتمل ألا تكون في صالح المنشأة المُصدرة للأداة.

٢- وإذا ما كانت الأداة سيتم تسويتها (أو قد يتم تسويتها) في صورة أدوات حقوق ملكية لذات مُصدر الأداة - فيلزم تحقق أي مما يلي:

- إذا كانت أداة غير مشتقة فلا ينبغي أن تُرتب على مُصدرها التزاماً تعاقدياً يُسَلِّمُ بموجبه عدد متغير من أدوات حقوق ملكيته.

أو إذا كانت مشتقة فينبغي أن تتم تسويتها فقط عن طريق قيام مُصدر الأداة بمبادلة مبلغ ثابت من النقدية أو من أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق ملكيته.

وتعترف الشركة بأدوات حقوق الملكية التي تُصدِرُها وذلك على أساس المقابل المُستَلَمَ مخصوماً منه تكاليف الإصدار المباشرة.

وإذا ما قامت منشأة باعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، عندئذٍ يُعترف بتلك الأدوات المُعادَ شراؤها - ويتم خصمها - مباشرة في حقوق الملكية. ولا يُعترف ضمن الأرباح أو الخسائر بما قد ينشأ من ربح أو خسارة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إعدام أدوات حقوق ملكية ذات المنشأة.

الالتزامات المالية

يتم الاعتراف الأولى بالالتزامات المالية الأخرى بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال والاعتراف بالفوائد المدينة على أساس الفائدة الفعلية المحققة، ويتم القياس اللاحق لكافة الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

يتم تصنيف الالتزامات المالية أنها التزامات متداولة عندما نفي بأي من المعايير التالية:

- من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل المعتادة.
 - الاحتفاظ بها يكون في المقام الأول بغرض المتاجرة.
 - من المقرر أن تتم تسويتها خلال الاثنى عشر شهراً التالية للفترة المالية.
 - ألا يكون لدى الشركة حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل تالية لنهاية الفترة المالية.
- ويتم تصنيف كافة الالتزامات المالية الأخرى كالتزامات غير متداولة.

س- النقدية وما في حكمها

تشمل النقدية وما في حكمها النقدية بالخبزينة والحسابات الجارية بالبنوك والودائع لاجل والقابلة للتحويل إلى قيم نقدية محددة.

ع- العملاء

يتم عرض أرصدة العملاء بالمبلغ الأصلي للفواتير مخصوماً منه الاضمحلال في قيمة أرصدة العملاء. ويتم تكوين حساب للاضمحلال في قيمة أرصدة العملاء عندما تتوافر أدلة موضوعية على عدم قدرة الشركة من تحصيل كل أو جزء من المبالغ المستحقة طبقاً للشروط الأصلية للتعاقد مع العميل، ويمثل رصيد ذلك الحساب الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد معبراً عنها بالتدفقات النقدية المتوقعة.

ف- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتمثل الأطراف ذات العلاقة في العلاقات المباشرة أو غير المباشرة والتي تنشأ بين المنشأة وبين شركاتها التابعة أو الشقيقة أو ذات المصلحة المشتركة وذلك بالإضافة إلى العلاقة التي تنشأ بين الشركة وبين الأعضاء الأساسيين في الإدارة العليا بالمنشأة، أو هؤلاء العاملين بالمنشأة ويكون لهم تأثير قوى على اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، وتطلق المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على جميع العمليات والمعاملات وتبادل الموارد والخدمات والالتزامات التي تنشأ بين المنشأة وبين هؤلاء الأطراف.

ص- الموردون

يتم إثبات الموردين بالقيمة التعاقدية للبضائع والخدمات المستلمة من الغير والتي وردت عنها فواتير.

ق- الاحتياطي القانوني

طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة فإن ٥٪ من صافي الربح السنوي يجب تحويلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال، ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع، ولا يجوز استخدام هذا الاحتياطي في توزيعات الأرباح بل يستعمل بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

ر- قائمة التدفقات النقدية

تم إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المستقلة يتكون بند النقدية وما في حكمها من نقدية بالخبزينة والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك التي لا تتجاوز آجالها ٣ أشهر.

ش- نصيب السهم في الأرباح

يتم الإفصاح عن النصيب الأساسي للسهم في الأرباح. يتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الأرباح أو الخسائر الخاصة بحملة الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة، ولتحديد صافي أرباح الفترة الخاصة بحاملي الأسهم العادية يتم خصم نصيب العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

ت- تكلفة الاقتراض

يتم رسملة تكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة بإنشاء الأصل إلى تكلفة هذا الأصل. ويتم رسملة تكلفة الاقتراض هذه ضمن تكلفة الأصل عندما يكون متوقفاً أن تتسبب في خلق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة و تكون هناك إمكانية لقياس التكلفة بشكل يمكن الاعتماد عليه. وتعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى مصروفات تحمل على الفترة التي تكبدت فيها المنشأة هذه التكلفة.

عندما يتم الاقتراض بصفة عامة و تستخدم الأموال المقترضة في اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض، فإنه يتم تحديد قيمة تكلفة الاقتراض التي يمكن رسملتها باستخدام معدل للرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل. ويحسب هذا المعدل على أساس المتوسط المرجح لتكلفة الاقتراض للمنشأة عن القروض القائمة خلال المدة وذلك بعد إستبعاد القروض التي تم إبرامها تحديداً بغرض إقتناء أصل بذاته مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض. ويجب ألا تزيد قيمة تكلفة الاقتراض المرسملة خلال فترة ما عن قيمة تكلفة الاقتراض التي تم تكبدها خلال تلك الفترة.

عندما تزيد القيمة الدفترية أو التكلفة الإجمالية المتوقعة للأصل المؤهل عن القيمة التي يمكن استردادها منه أو عن صافي قيمته البيعية فإنه يتم تخفيض أو استبعاد تلك الزيادة من القيمة الدفترية طبقاً لمتطلبات المعايير الأخرى، وفي ظروف معينة فإن قيمة التخفيض أو الاستبعاد يتم تعليلها مرة أخرى على القيمة الدفترية للأصل طبقاً لتلك المعايير الأخرى.

ث- مصادر استنباط القيمة العادلة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٤) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وافتراضات لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى. هذا وتعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة. بينما يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التي تعتمد على أحوال السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية المستقلة.

خ- البنوك الدائنة

تتمثل البنوك الدائنة في قيمة تسويات الشيكات المستحقة والمصدرة من قبل الشركة في تاريخ القوائم المالية على الحسابات البنكية المدينة.

ذ- عقود استئجار الأصول

معاملات البيع وإعادة الاستئجار

إذا قام البائع المستأجر (بتحويل أصل لمنشأة أخرى) المشتري المؤجر وأعدت استئجار هذا الأصل مرة أخرى من المشتري المؤجر، فيجب على كل من البائع المستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي:

تقييم ما إذا كانت عملية تحويل الأصول هي عملية بيع

تقوم الشركة بتطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد متى يتم استيفاء التزام الأداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨). الإيرادات من العقود مع العملاء لتحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أنه عملية بيع لهذا الأصل.

تحويل الأصل يمثل عملية بيع

إذا استوفت عملية تحويل الأصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الإيرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على أنها عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر قياس أصل "حق الانتفاع" الناتج من إعادة الإستهجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل المتعلق بحق الانتفاع الذي يتم الإبقاء عليه بواسطة البائع المستأجر. وبناء عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ أى ربح أو خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري.

يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء الأصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

إذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الأصل لا تساوى القيمة العادلة للأصل، أو إذا كانت دفعات الإيجار ليست وفقاً لأسعار السوق، فيجب على المنشأة إجراء التعديلات الآتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة:

أ- يجب المحاسبة عن أي نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الإيجار.

ويجب المحاسبة عن أي زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل إضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر.

يجب على المنشأة قياس أي تعديل يحتمل طلبه على أساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي:

الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للأصل.

الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الإيجار بأسعار السوق.

عقود الإيجار التي تكون الشركة فيها كمستأجر (تأجير تشغيلي)

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار باثبات أصل "حق الانتفاع" والتزام عقد الإيجار، إلا أنه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الإيجار قصيرة الأجل أو عقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة منخفضة، وفي هذه الحالة يتم إثبات دفعات الإيجار المرتبطة بتلك الإيجارات باعتبارها مصروفاً إما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الإيجار أو أساس منتظم آخر. ويتم تطبيق أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة كمستأجر.

القياس الأولي لأصل "حق الانتفاع":

تتكون تكلفة أصل "حق الانتفاع" من:

- (أ) مبلغ القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار في تاريخ التطبيق الأولي لعقود التأجير وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل فيجب أن يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.
- (ب) أي دفعات عقد إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة،
- (ج) أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة بواسطة المستأجر،
- (د) تقدير للتكاليف التي سيتكبدها المستأجر في تفكيك وإزالة الأصل محل العقد، وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفيه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لإنتاج المخزون. ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير أو كنتيجة لاستخدام الأصل محل العقد خلال فترة معينة.

القياس اللاحق لأصل "حق الانتفاع":

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار يتم قياس أصل "حق الانتفاع" يتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس أصل "حق الانتفاع" بالتكلفة:

(أ) مطروحاً منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر هبوط في القيمة،

(ب) ومعدلة بأي إعادة قياس للالتزام عقد الإيجار.

القياس الأولي للالتزام عقد الإيجار

يتم في تاريخ بداية عقد الإيجار قياس التزام عقد الإيجار بالقيمة الحالية بدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ. ويتم خصم دفعات الإيجار باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة. وإذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يستخدم المستأجر معدل الاقتراض الإضافي للشركة كمستأجر.

القياس اللاحق للالتزام عقد الإيجار

بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم ما يلي:

(أ) زيادة المبلغ الدفتری للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار.

(ب) تخفيض المبلغ الدفتری للالتزام ليعكس دفعات الإيجار،

(ج) إعادة قياس المبلغ الدفتری للالتزام ليعكس أي إعادة تقييم أو تعديلات لعقد الإيجار أو ليعكس دفعات الإيجار الثابتة في جوهرها المعدلة.

يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الأصول والالتزامات الأخرى.

تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الأصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوي عقد الإيجار على أية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الإيجار.

وبالنسبة للعقد الذي ينطوي على مكون إيجاري مع مكون إيجاري واحد أو أكثر، (إن وجد) فإنه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري والسعر المستقل الإجمالي للمكونات غير الإيجارية. وكوسيلة عملية، وفي نطاق ما يسمح به المعيار، يمكن للشركة كمستأجر أن تختار حسب فئة الأصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الإيجارية عن المكونات الإيجارية، ومن ثم المحاسبة عن كل مكون إيجاري وأي مكونات غير إيجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً إيجارياً واحداً.

تحويل الأصل ليس عملية بيع

إذا لم يستوفى تحويل الأصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٨) المحاسب عنه بإعتباره عملية بيع للأصل:

يجب على البائع المستأجر الإستمرار في الإعتراف بالأصل المحول، ويجب عليها الإعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل. ويجب عليه المحاسبة عن الإلتزام المالي بتطبيق معيار المحاسبة المصرية رقم (٤٧).

الإجمالي	أجهزة كمبيوترية وصحبات اليه	اثاث ومعدات مكتبية	وسائل نقل و التكال	الات ومعدات	تجهيزات وديكورات	مباني وانشاءات	أرضي
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٢٤٤ ٧٩٦ ١٣٢	١٤٣٠٠١ ٧٨٠	٤٠١٥٨٩٢	٧٥٧١ ١٨٤	١١٠٨٨٥ ٧٠٨	٣١٩٧ ٩٩٢	٧٩١ ٢٦٦ ٤٠٢	٢٥ ٦٥٨ ٣٧٤
١٥٧ ٥٥٦ ٣٨٥	٢٧٠٦٨١٩	٩٤ ١١٢	١١٩ ٠٠٠	١٩٠٥٥ ٨٥٢	٤٩٢ ٩٨٣	٩٢٢١٥ ٩٦٩	٤٢ ٨٧١ ٦٥٠
(١ ٦٥٩ ٧١٧)	(٢ ٦١٤)	--	(٢٤٣ ٣٦٢)	(١ ٤١٣ ٧٩١)	--	--	--
٤٠٠ ٦٩٢ ٧٥٠	١٧٠٠٥ ٤٨٥	٤ ١١٠ ٠٠٤	٧ ٤٤٦ ٨٨٢	١٢٨ ٥٧٧ ٧٦٩	٣ ٦٩٠ ٢٧٥	١٧١ ٣٨٢ ٣٧١	٦٨ ٥٣٠ ٠٢٤
٩ ٧٦٨ ٩٢٩	٧٠١ ٢٤٦	٧٧ ٩٤٨	٢ ٦٤٩ ٧٦٨	٤ ٥٥٩ ٤٤٢	١٩٤ ٢٥٠	١ ٥٨٦ ١٧٥	--
(٤١٦ ٥٠٦)	--	--	(٣٨٢ ٨٤٥)	(٣٣ ٦٦١)	--	--	--
٤١٠ ٠٤٥ ١٧٣	١٧٧٠٦ ٨٣١	٤ ١٨٧ ٩٥٢	٩ ٧١٣ ٧٤٥	١٣٣ ٠٥٣ ٥٥٠	٣ ٨٨٤ ٥٢٥	١٧٢ ٩٦٨ ٥٤٦	٦٨ ٥٣٠ ٠٢٤
٣٩ ٧٢٣ ٦١٨	٤ ٧٨٩ ١٣٥	٩٩٧ ٩٤٦	٢ ٤٣٩ ٣١٦	٢٥ ٧٩١ ٤٤٢	١ ٣٢٧ ٨٥١	٤ ٣٦٧ ٩٢٨	--
٢٢ ١٩٣ ٥٥٩	١ ٥٥٢ ١٩٣	٢٤٦ ١٠٥	١ ١٠٨ ٨٣٠	١٥ ٢٩٣ ٦٦٨	٨٩٩ ٤٩٥	٣ ٠٩٣ ٦٦٨	--
(٢٤٢ ٧٨١)	(١ ٨٥١)	--	(١٠٦ ٤٧١)	(١٣٤ ٤٥٩)	--	--	--
٦١ ٦٧٤ ٣٩٦	٦ ٣٣٩ ٤٧٧	١ ٢٤٤ ٠٥١	٣ ٤٤١ ٦٧٥	٤٠ ٩٥٠ ٢٥١	٢ ٢٣٧ ٣٤٦	٧ ٤٦١ ٥٩٦	--
١٠ ٩٧٥ ٨٤٣	١٠٠٧ ٤٤٧	١٣٣ ٥٨٢	٦٩٢ ٥٧٢	٧ ١٢٦ ٧١٢	٣٠١ ٠٤٢	١ ٧١٤ ٤٣٨	--
(٣٧٨ ٤٣٤)	--	--	(٣٤٩ ٣٤٦)	(٢٩ ٠٨٨)	--	--	--
٧٢ ٢٧١ ٨٠٥	٧ ٣٤٦ ٩٢٤	١ ٣٧٧ ٦٣٣	٣ ٧٨٤ ٩٠١	٤٨ ٠٤٧ ٩٥٥	٢٥٣٨ ٣٨٨	٩ ١٧٦ ٠٣٤	--
٣٣٧ ٧٧٣ ٣٦٨	١٠ ٣٥٩ ٩٠٧	٢ ٨١٠ ٣١٩	٥ ٩٢٨ ٨٤٤	٨٥ ٠٥٥ ٦٢٥	١ ٣٤٦ ١٢٧	١٢٣ ٧٩٢ ٥١٢	٦٨ ٥٣٠ ٠٢٤
٣٣٩ ٠١٨ ٣٥٤	١٠ ٦٦٦ ٠٠٨	٢ ٨٦٥ ٩٥٣	٤ ٠٠٥ ١٤٧	٨٧ ٥٧٧ ٥١٨	١ ٤٥٢ ٩٢٩	١٢٣ ٩٢٠ ٧٧٥	٦٨ ٥٣٠ ٠٢٤

تم توزيع اهلاك الفترة على بند المصروفات بقيمة الازواج أو الحسب كما يلي:

الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠	في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٧ ٦٦١ ٩٢٠	٧ ١٢٦ ٧٦٣	٧ ١٢٦ ٧٦٣
٢ ٨٧٨ ٤٣٣	٣ ٥٤٨ ٠٣٨	٣ ٥٤٨ ٠٣٨
٣٩٤ ٨٦٣	٣٠١ ٠٤٢	٣٠١ ٠٤٢
١٠ ٨٨٥ ٢١٦	١٠ ٩٧٥ ٨٤٣	١٠ ٩٧٥ ٨٤٣

* لا يوجد أي رهن عقارى على الأصول الثابتة، وكافة الأصول الثابتة مملوكة للشركة، ولا يوجد أي قود على ملكية الأصول الثابتة ولا يوجد أصول متوقفة عن الإنتاج.

** يتبطل رصد الأصول المتوفرة في قيمة الأسهم والسمة التجارية (والتن برنت) بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه مصري وذلك ضمن عقد شراء أصول شركة تالين برنت بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. *** تتضمن اقساقات الأصول الثابتة أصول محولة من مشروعات تحت التقييم خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بمبلغ ١٠٥٢٣ ٠١٠ جنيه مصري.

٧- استثمارات في شركات تابعة

اسم الشركة	رأس مال الشركة جنيه مصري	نسبة المساهمة	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة (١-٧)	٣٧٨ ٥٦٤ ٠٠٠	%٩٩,٩٩٩	٥٠ ٨٩٩ ٤٧٤	٥٠ ٨٩٩ ٤٧٤
ماستر لاين للصناعات النسيجية (٢-٧)	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	%٩٩,٩٩٩	٢٤ ٩٩٩ ٩٠٠	٢٤ ٩٩٩ ٩٠٠
الصباعون المتحدون (٣-٧)	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	%٨٢,٦٠	٣٩ ٣٧٤ ٢٦٥	٣٩ ٣٧٤ ٢٦٥
المصرية للتريكو والجاهز (٤-٧)	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	%٩٩,٩٩٩	٢٣ ١٥٩ ٩٧٥	٢٣ ١٥٩ ٩٧٥
تكستيل برنت بلس (٥-٧)	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	%٧٥,٩٩	١ ١٣٩ ٩٦٩	١ ١٣٩ ٩٦٩
المصرية للتصنيع وتجارة الملابس (٦-٧)	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	%٩٩,٩٠	٢٩٩ ٧٠٠	٢٩٩ ٧٠٠
شركة سويتر للملابس الجاهزة (١-٧)	١١ ٤٠٧ ٠٠٠	%٩٩,٩٩٩	١١ ٤٠٥	١١ ٤٠٥
شركة مصنع إسكندرية للملابس الجاهز (١-٧)	٧ ٥٣٩ ٠٠٠	%٩٩,٩٩٩	٧ ٥٣٨	٧ ٥٣٨
			١٣٩ ٨٩٢ ٢٢٦	١٣٩ ٨٩٢ ٢٢٦

(١-٧) بتاريخ أكتوبر ٢٠١٤ قامت الشركة بتوقيع عقد الاستحواذ على شركة الاسكندرية للملابس الجاهزة وشركة مصنع إسكندرية للملابس الجاهزة وشركة سويتر للملابس الجاهزة والذي بموجبه توول ملكية تلك الشركات الى شركة دابيس للملابس الجاهزة على أن يتم الاستحواذ الفعلي والسيطره على الشركة بعد إستكمال بعض الإلتزامات الواردة بالعقد والتي من أهمها إستكمال زيادة رأس مال الشركة. هذا وقد نقل ملكية الاسهم للشركة بتاريخ فبراير ٢٠١٥.

- بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بالاستحواذ على حصه إضافية لكلاً من شركتى شركة الاسكندرية للملابس وشركة مصنع اسكندرية للملابس وقد بلغت الحصه المستحوذ عليها ٥% من اجمالى رأس المال كلا الشركتين وذلك مقابل ١ ٩٩٩ ٣٦٠ جنيه مصري.

- بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٩ قامت الشركة بالاستحواذ على حصه إضافية من شركة سويتر للملابس الجاهزة و قد بلغت الحصه المستحوذ عليها ٥% من اجمالى رأس المال الشركة و ذلك مقابل ٥٦٨ جنيه مصري.

(٢-٧) بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٥ تم الاستحواذ على شركة ماستر لاين للصناعات النسيجية من خلال تحويل ملكية الاسهم من الشركة الوطنية للمنسوجات وآل توما (المساهمين الرئيسيين لشركة دابيس للملابس الجاهزة).

(٣-٧) بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٥ تم الاستحواذ على شركة الصباعون المتحدون من خلال عملية شراء الاسهم من بعض المساهمين القدامى لشركة الصباعون، هذا وقد حصلت الشركة على السيطرة من خلال السيطرة على أغلب حقوق التصويت بالشركة. تضمن العقد شرط بإعادة النظر فى سعر البيع خلال عام من تاريخ الإستحواذ، وبناءً عليه تم تحديد السعر النهائى للشركة بقيمة ٣٩,٣٧ مليون جنيه.

(٤-٧) بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ قامت الشركة بتوقيع عقد إتفاق شراء أسهم شركة المصرية للتريكو والجاهز على يتم الاستحواذ على الشركة بعد الانتهاء من كافة إجراءات نقل ملكية الاسهم للمشتري، هذا وقد تم نقل ملكية الاسهم للشركة فى ١٥ سبتمبر ٢٠١٥. بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٨ قامت الشركة بإستكمال رأس مال الشركة التابعة بقيمة ٣ ٣٢٠ ٠٠٠ جنيه مصري وقد تم سداد قيمة رأس المال بالكامل.

(٥-٧) بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٢ قامت الشركة بتأسيس شركة تكستيل برنت بلس وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٥٨٦٨١ برأسمال مصدر قدره ٣ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بزيادة رأس المال بقيمة ٥٦٩ ٩٨٥ جنيه والتأشير بالسجل التجارى بتاريخ ١٤ ابريل ٢٠١٦.

(٦-٧) بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٣ قامت الشركة بتأسيس شركة المصرية للتصنيع وتجارة الملابس وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم تسجيلها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٦٤٩٤ برأسمال مصدر قدره ٣ مليون جنيه مصري كما انه لم يتم استكمال رأس مال الشركة حتى تاريخه.

بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠ صدر قرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة بنصفية الشركة وذلك بسبب ان الشركة لم تزال نشاطها حتى الان وبتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٢٠ تم التأشير في السجل التجارى بوضع الشركة تحت التصفية وتعيين مصفى للشركة.

* هذا وتقوم الشركة فى نهاية كل عام بعمل دراسة إضمحلال لأستثمارات فى الشركات التابعة بناء على دراسة نشاط كل شركة (إيضاح ب).

٨- مشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	ماكينات و اعمال انشائية
٦.٠٩٢.٥٤٩	٦.١٧٥.٨٠٠	أراضى
٣.٠٦٤.١٢٨	٤.٢٥٩.٧٩٦	
<u>٩.١٥٦.٦٧٧</u>	<u>١٠.٤٣٥.٥٩٦</u>	

٩- المخزون (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	إنتاج تام
٢٧٩.٦٦٤.٨١٠	٢٨٤.٧٠٣.٠٤٠	خامات رئيسية
١٢٤.٦٤٣.٤٩٤	١٧٧.٩٢٧.٠٩٩	إنتاج تحت التشغيل
٥٦.٣٤٦.٥٠٠	٩٤.٠٤١.٠٠٥	إنتاج تحت التشغيل (لدى الغير)
٣٣.١٨٦.٧٤٣	٥٧.٤١٥.٨٣٧	مواد تعبئة وتغليف
١٣.٢٦١.٦٨٦	١٦.٠٧٦.٠٨٨	قطع غيار ومهمات
٨.٠٠٤.٤٤٠	٩.٧٤٧.٧٩٣	امانات لدى الغير (بضاعة أمانة)
٢.٥٩٩.١١٢	٧.٠٣١.٠٦٧	
<u>٥١٧.٧٠.٦.٧٨٥</u>	<u>٦٤٦.٩٤١.٩٢٩</u>	
(٣.٢٧٣.٩٤٣)	(٣.٢٧٣.٩٤٣)	
<u>٥١٤.٤٣٢.٨٤٢</u>	<u>٦٤٣.٦٦٧.٩٨٦</u>	

يخصم: الإنخفاض فى قيمة المخزون (إيضاح رقم ١٤)

١٠- عملاء وأوراق قبض (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	عملاء خارجيين - تصدير
١٣٦.٠٧٧.٤٩١	١٣٠.١٢٠.٨٧٧	عملاء محليين
٨٠.٥٠٤.٢٤٤	٧٨.٤٥٥.٤٠٣	أوراق قبض
٨٢.٧٣٦.٧٠٥	٦٢.٤٣٠.١٦٥	
<u>٢٩٩.٣١٨.٤٤٠</u>	<u>٢٧١.٠٠٦.٤٤٥</u>	
(١٩.٦٠١.٩٣٥)	(١١.٧٦٩.٩٣٦)	
<u>٢٧٩.٧١٦.٥٠٥</u>	<u>٢٥٩.٢٣٦.٥٠٩</u>	

يخصم: الإضمحلال فى قيمة العملاء وأوراق القبض (إيضاح رقم ١٤)

١١- المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	إيرادات مستحقة - دعم صادرات *
٦١.٢٢٢.٣٠٠	٧٨.٥٧٥.٧٩٠	دفعات مقدمة للموردين **
٣٢.١٢٤.٧٥٧	٤٠.٦٢٤.٧٦٤	مصروفات مدفوعة مقدماً
٣.٦٤٩.٥٦٦	١٩.٠٩٤.٣١٨	دفعات مقدمة لمصلحة الضرائب تحت حساب الفحص
١٢.٠٧٣.٦٦٥	١٢.٠٧٧.٨٣٣	مصلحة الضرائب - خصم من المنبع
٧.٨١١.٩٣٥	١١.٣٧٢.٢٨٧	تأمين لدى الغير
٣.١٧٤.٠٣١	٤.٢١٣.٣٠٠	مصلحة الضرائب - الضريبة على القيمة المضافة (المبيعات سابقاً)
١٠.٣٧٩.٢٦٥	٢.٥٨٤.٩٢٦	دفعات مقدمة - دعاية وإعلان
٤.٩٥١.٧	٩٧٤.٢٦٠	خطابات ضمان - غطاء نقدي
١.٦٥٥.٠	٤٧٢.٠٣	عهد وسلف عاملين
٩٤.٤٢١	١٣٩.٦١٤	أرصدة مدينة أخرى
٢.٣٩٥.٥١٢	١.٦٧٥.٦٤٠	
<u>١٣٣.٤٤١.٥١٩</u>	<u>١٧١.٣٧٩.٩٣٥</u>	
(١.٦٠٦.٠٥١)	(١.٦٠٦.٠٥١)	
<u>١٣١.٨٣٥.٤٦٨</u>	<u>١٦٩.٧٧٣.٨٨٤</u>	

يخصم: الإضمحلال فى الأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح رقم ١٤)

* يتمثل ذلك المبلغ في قيمة المستحق للشركة عن إيرادات دعم الصادرات وفيما يلي بيان بحركة الإيرادات المستحقة عن دعم الصادرات خلال العام:

البيان	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رصيد إيرادات دعم الصادرات المستحقة في بداية الفترة / العام	٦١ ٢٢٢ ٣٠٠	١٢٤ ١٩٧ ٣١٢
يضاف: إيراد دعم صادرات المستحق عن الفترة / العام	١٧ ٣٥٣ ٤٩٠	٤٢ ٣١٦ ٨١٦
يخصم: دمغات وضرائب	--	(٥ ٦٩٣ ٠٠٠)
يخصم: الشيكات المحصلة من رصيد الإيراد المستحق	--	(١٠٧ ٨١٧ ٦٤٤)
يخصم: خصومات تعجيل سداد **	--	(١١ ٠٩٠ ٧٤٥)
إضافة / (خصم): قيمة الفوائد المدينة الناتجة عن حساب القيمة الحالية*	--	٢٦ ٨٣٨ ٩٦٩
يخصم: محول لمقابلة فروق تسويات ضريبية	--	(٧ ٥٢٩ ٤٠٨)
رصيد إيرادات دعم الصادرات المستحقة في نهاية الفترة / العام	٧٨ ٥٧٥ ٧٩٠	٦١ ٢٢٢ ٣٠٠

* بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٠ توصلت الشركة لاتفاق مع كلاً من وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة يتم من خلاله قيام وزارة المالية بسداد مستحقات الشركة لدى صندوق دعم الصادرات حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ على أقساط سنوية يتم سدادها ابتداء من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ولمدة ٥ أعوام تنتهي في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ الأمر الذي أدى الى قيام الشركة باثبات قيمة الرصيد المستحق لدى صندوق دعم الصادرات حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩ بالقيمة الحالية واثبات الفرق في حساب الفوائد المدينة.

** خلال نوفمبر ٢٠٢٠، تم اطلاق مبادرة السداد النقدي الفوري للمصدرين بناء على تعليمات رئيس الجمهورية والتي تتيح بالسداد الفوري لهذه المستحقات بخصم تعجيل سداد ١٥٪ من إجمالي القيمة وتسهم المبادرة الجديدة في توفير سيولة نقدية تُمكن شركات القطاع التصديري من الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي أدى الى قيام الشركة بتحصيل المبالغ المستحقة لدى صندوق دعم الصادرات وتطبيقاً للمبادرة سلفة الذكر الأمر الذي أدى الى قيام الشركة بتحمل عمولة سداد معجل بمبلغ ١١ ٠٩٠ ٧٤٥ جنيه مصري.

** يتضمن رصيد دفعات المقدمة للموردين مبلغ ٤٧٢ ٢٤١ ٧ جنيه مصري يتمثل في قيمة مدفوعات مقدمة لصالح شركة إسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) - (إيضاح رقم ٢٣).

١٢- النقدية وما في حكمها

بيان	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
نقدية بالخبزينة	٢ ٤١٠ ٩٦١	٤ ٨٨٥ ٣٨٩
حسابات جارية بالبنوك - جنيه مصري	١٠ ٧٤٠ ٨٢٩	٧١ ٨٧٧ ١٨٤
حسابات جارية بالبنوك - عملات اجنبية	٤ ٠٤٧ ٨٨١	٢٣ ٦٨٣ ١٥٥
	١٧ ١٩٩ ٦٧١	١٠٠ ٤٤٥ ٧٢٨

ولغرض اعداد التدفقات النقدية تمثل النقدية وما في حكمها آخر الفترة فيما يلي:

بيان	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
رصيد النقدية وما في حكمها	١٧ ١٩٩ ٦٧١	١١ ٤٥٧ ٠٠٩
(يخصم) رصيد البنوك الدائمة	(٥ ١٣٩ ٥٥٠)	--
	١٢ ٠٦٠ ١٢١	١١ ٤٥٧ ٠٠٩

١٣- المخصصات

البيان	الحركة خلال الفترة			الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١
	المستخدم	انتفى الغرض منه	المكون	
مخصصات	جنيه	جنيه	جنيه	٢٤ ١٦٠ ٩٣٠
الإجمالي	--	--	--	٢٤ ١٦٠ ٩٣٠

* وتمثل هذه المخصصات القيمة التي يتم الاعتراف بها كأفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ المركز المالي، هذا وتتعلق تلك المخصصات بمطالبات متوقعة من بعض الهيئات والجهات فيما يتعلق بأنشطة الشركة.

١٤ - والاضمحلال والانخفاض في قيم الأصول

الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الحركة خلال الفترة			الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	البيان
	مستخدم	إنتفى الغرض منه	مكون		
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	الانخفاض في قيمة المخزون (إيضاح رقم ٩)
٣ ٢٧٣ ٩٤٣	--	--	--	٣ ٢٧٣ ٩٤٣	
١١ ٧٦٩ ٩٣٦	٧ ٨٣١ ٩٩٩	--	--	١٩ ٦٠١ ٩٣٥	الإضمحلل في قيمة العملاء وأوراق القبض (إيضاح رقم ١٠)
١ ٦٠٦ ٠٥١	--	--	--	١ ٦٠٦ ٠٥١	الإضمحلل في قيمة الأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح رقم ١١)

١٥ - تسهيلات ائتمانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٥٣ ٧٠٤ ٨٤٢	٢٦١ ١٦٥ ٥٥٦
١٨٤ ٠٧٧ ٥٥٣	١٧٥ ٣٨٦ ٥٣٢
١٤٤ ٦٠٢ ٢١٠	١٠١ ٠٨٨ ٨٠٤
١١١ ١٠٧ ٦٤٣	١٣٨ ٢٨٢ ٨٨٨
٢٧ ٠٩٤ ٨٥١	٢٤ ٦٠٨ ٢٤٤
١ ٠١١ ٤٤٨	٧٠٤
٧٢١ ٥٩٨ ٥٤٧	٧٠٠ ٥٣٢ ٧٢٨

بيان

البنك التجارى الدولى
البنك العربى الافريقى الدولى
مصرف أبوظبى الإسلامى
بنك قطر الوطنى الاهلى
بنك التجارى وفا
بنك القاهرة

البنك التجارى الدولى

تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة بالبنك التجارى الدولى في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ١٦,٥ مليون دولار امريكى أو ما يعادله بالعملة المحلية بفائدة ٠,٥٠٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي في حالة الإستخدم بالعملة المحلية بواقع ٠,٠٥٪ عمولة على اعلى رصيد مدين خلال الشهر أو ٣,٢٥٪ علاوة على سعر الليبور في حالة الإستخدم بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,٠٥٪ عمولة على اعلى رصيد مدين خلال الشهر.

البنك العربى الافريقى

تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة بالبنك العربى الافريقى في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ١٢ مليون دولار امريكى بفائدة ١٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي بحد ادنى ١١,٧٥٪ فى حالة الإستخدم بالعملة المحلية أو ٢,٧٥٪ علاوة على سعر الليبور بحد ادنى ٤٪ للبنك فى حالة الإستخدم بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,١٪ عمولة على اعلى رصيد مدين خلال الشهر.

مصرف أبوظبى الإسلامى

تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمصرف أبوظبى الإسلامى في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٩٥ مليون جنيه مصرى بفائدة ٢٪ علاوة على متوسط سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي في حالة الإستخدم بالعملة المحلية أو ٣,٢٥٪ علاوة على سعر الليبور في حالة الإستخدم بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً.

بنك قطر الوطنى الاهلى

تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة ببنك قطر الوطنى في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٧ مليون دولار امريكى أو ما يعادلهم بالعملة المحلية أو الاجنبية بفائدة ١,٧٥٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي في حالة الإستخدم بالعملة المحلية أو ٣,٧٥٪ علاوة على سعر الليبور في حالة الإستخدم بالعملة الاجنبية ويتم المحاسبة عنها شهرياً بواقع ٠,١٪ عمولة على اعلى رصيد مدين خلال الشهر. بالإضافة الى تسهيلات ائتمانية بقيمة ٣٠ مليون جنيه مصرى بفائدة ١,٧٥٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي بواقع ٠,١٪ عمولة على اعلى رصيد مدين خلال الشهر.

بنك التجارى وفا

تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة ببنك التجارى وفا في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٢٤ مليون جنيه مصرى بفائدة ٢,٥٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي.

بنك القاهرة

تتمثل التسهيلات الائتمانية الخاصة ببنك القاهرة في تسهيلات ائتمانية بحد سحب بمبلغ ٢٥ مليون جنيه مصرى بفائدة ٠,٤٪ علاوة على سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي.

* جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من كافة البنوك للشركة بضمان أوامر توريد من عملاء خارجيين والشركة ملتزمة بسداد تلك الالتزامات في مواعيدها بانتظام.

٣٠ يونيو ٢٠٢١
جنيه مصرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنيه مصرى

٤٤٠.٠٠٠

--

البنك العربى الأفريقى الدولى

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٦٧٠٠.٠٠٠ جنيهاً مصرياً بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٥ وذلك بغرض تمويل الاحتياجات الرأسمالية للشركة لاستكمال متطلبات الشركة مصنع الاسكندرية للملابس الجاهزة بدون فوائد وعليه تم اثبات القرض بالقيمة الحالية و اثبات الفرق فى حساب الفوائد الدائنة (ايضاح رقم ٢٣) ويتم سداد القرض على ستين (٦٠) قسط شهري متساويا إعتباراً من ١ يوليو ٢٠١٥ حتى ١ يونيو ٢٠٢٠ بواقع مبلغ ١١٢.٠٠٠ جنيه مصرى لكل قسط ما عدا القسط الاخير فيبلغ قيمته ٩٢.٠٠٠ جنيه مصرى. ايضاً في إطار التوسعات التى تقوم بها الشركة فى نشاطها الاستثمارى قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٥٥٠٠.٠٠٠ جنيهاً مصرياً بتاريخ ١ يونيو ٢٠١٥ وذلك بغرض تمويل الاحتياجات الرأسمالية للشركة لاستكمال متطلبات الاستحواذ على الشركة المصرية للتريكو والجاهز - أتك - شركة مساهمة مصرية بفائدة تعادل سعر الإقتراض المعلن من البنك المركزى ويتم سداد القرض على ستين (٦٠) قسطاً شهرياً متساويا إعتباراً من ١ يونيو ٢٠١٦ حتى ١ مايو ٢٠٢١ بواقع مبلغ ٩٢.٠٠٠ جنيه مصرى لكل قسط ما عدا القسط الاخير بمبلغ ٧٢.٠٠٠ جنيه مصرى بضمان شيكات بقيمة الأقساط ولا يوجد اى رهن عقارى او تجارى على الشركة.

بنك قطر الوطنى الأهلى

١١٠.٥١٢.١٨١

١١٩.٣٧٠.٦٥٣

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٣٠٠٠.٠٠٠ دولار امريكى بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠١٧ وذلك بغرض تمويل و/أو اعاده تمويل شراء الات ومعدات لخدمة نشاط الشركة. مدة هذا القرض ٥ سنوات متضمنه سنة فتره سحب والتى تنتهى فى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٨ بعدها يتم سداد اصل قيمة القرض على عدد (١٦) سته عشر قسطاً ربع سنوياً متساوى القيمة وتبلغ قيمة كل قسط مبلغ وقدره ١٨٧.٥٠٠ دولار امريكى فقط ويستحق القسط الاول فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩ ويستحق القسط الثانى فى ٢٦ مايو ٢٠١٩ وهكذا على التوالى كل ثلاثة اشهر وحتى استحقاق القسط السادس عشر فى ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٢ بفائده سنويه ٤,٥٪ علاوه على سعر الليبور سنة او سعر الاقراض لليورو ايهما اعلى وكذلك عموله اعلى رصيد مدين بواقع ٠,١٪ شهرياً. وتسدّد الفوائد بالاضافه الي عموله اعلى الرصيد المدين على المبالغ المسحوبه شهرياً طوال مدة سريان هذا العقد وذلك بدءاً من تاريخ استخدام هذا القرض وحتى تمام سداد القرض من اصل وعوائد وعمولات وخلافه.

وحيث طلب (الطرف الثانى) من البنك (الطرف الأول) زيادة مبلغ القرض ليصبح بمبلغ ٤.٠٠٠.٠٠٠ دولار فقط اربعة ملايين دولار امريكى لاغير أو ما يعادله بالعملات الأجنبية الأخرى بدلاً من مبلغ ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار فقط.

ايضاً فى إطار التوسعات التى تقوم بها الشركة فى نشاطها الاستثمارى قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الاجل بقيمة ٥ مليون دولار امريكى بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠٢٠ وذلك بغرض استخدامه فى التمويل الجزئى بنسبة ٦٦,٧٪ من اجمالى تكلفة شراء ما هو كامل أرض بناء ومعدات المصنع المملوك لشركة كايرو قطن سنتر ويتم السداد على ١٧ قسط ربع سنوى بقيمة ٢٩٤.١١٨ دولار امريكى هذا ويستحق القسط الاول فى ١٠ فبراير ٢٠٢١ لمدة اربعة سنوات تنتهى فى ١٠ فبراير ٢٠٢٥ بمعدل فائدة ٣,٥٪ علاوه على سعر الليبور أو سعر الإقراض لليورو ايهما اعلى وكذلك عمولة على أعلى رصيد مدين بواقع ٠,٠٥٪ شهرياً وقد تم منح القرض بموجب توكيل بالرهن ولا يوجد اى رهن عقارى او تجارى على الشركة.

مصرف أبوظبي الإسلامي

قامت الشركة بتحويل جزء من التسهيلات الائتمانية الى قرض متوسط الأجل طبقاً للعقد بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٢١ بقيمة ٤١٢ ٤٨٥ ٣ دولار أمريكي وذلك بغرض تمويل نشاط الشركة. مدة هذا القرض ٣ سنوات يتم سداد اصل قيمة القرض على عدد (٣٦) سته وثلاثون قسطاً شهرياً متساوي القيمة وتبلغ قيمة كل قسط مبلغ وقدره ٩٦ ٨١٧ دولار أمريكي فقط ويستحق القسط الاول في ٣١ مارس ٢٠٢١ ويستحق القسط الثاني في ٣٠ أبريل ٢٠٢١ وهكذا على التوالي كل شهر وحتى استحقاق القسط السادس والثلاثون في ٢٨ فبراير ٢٠٢٤ بفانده سنويه ٣,٢٥٪ علاوة على سعر الليبور لسته أشهر سنويًا. وتسدد الفوائد اعلى الرصيد المدين على المبالغ المسحوبه شهرياً طوال مدة سريان هذا العقد وذلك بدءاً من تاريخ استخدام هذا القرض وحتى تمام سداد القرض من اصل وعوائد وعمولات وخلافه.

الإجمالي	
١١٩ ٨١٠ ٦٥٣	١٦٠ ٤١٠ ٩١٢
يخصم:	
(٢٦ ٩٦٤ ٦٥٠)	(٥٥ ٥٣٤ ٧٦٥)
٩٢ ٨٤٦ ٠٠٣	١٠٤ ٨٧٦ ١٤٧

أقساط قروض تستحق السداد خلال العام التالي – مدرجة ضمن الالتزامات المتداولة
أقساط قروض غير متداولة

١٧- موردين وأوراق دفع

بيان	
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري
٢٢٩ ٣٦٠ ٨٣٤	١٥٦ ٧٧٠ ٧٢٣
٨١ ٨٥٨ ٢٠٧	٩٥ ٣٨٣ ٦٩٠
٣١١ ٢١٩ ٠٤١	٢٥٢ ١٥٤ ٤١٣

١٨- دائنو تأجير تمويلي

بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٠ قامت الشركة بتوقيع عقد تأجير تمويلي مع شركة بي ام للتأجير التمويلي والذي قامت الشركة بموجبه بتأجير كامل مساحة أرض وبناء العقار رقم ١٨ بشارع الحرية – أرض عماد نصر – المنطقة الصناعية – الكيلو ١٨ طريق مصر الإسماعيلية – قسم السلام – محافظة القاهرة وذلك نظير قيمة اجارية اجمالية مقدارها ١٥ ٨٠٩ ٩٨٠ جنيه مصري تدفع بواقع ٢٢٥ ٠٠٠ جنيه مصري كدفعة ايجار مقدم والمبلغ المتبقي بواقع ٩٨٠ ٥٨٤ ١٤ جنيه مصري تدفع شهرياً بواقع ٢٤٣ ٠٨٣ جنيه مصري لمدة ستون شهر.

فيما يلي بيان بالأرصدة الخاصة بعقود التأجير التمويلي والإرتباطات المتعلقة بها في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ والتي نتجت عن تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.

ثانياً: التزامات عقود تأجير تمويلي:

البيان	الجزء المتداول	الجزء غير المتداول	الإجمالي
عقد رقم ٤٥٥	(جنيه مصري)	(جنيه مصري)	(جنيه مصري)
	٢ ٩١٦ ٩٩٦	٧ ٧٧٨ ٦٥٦	١٠ ٦٩٥ ٦٥٢
الإجمالي	٢ ٩١٦ ٩٩٦	٧ ٧٧٨ ٦٥٦	١٠ ٦٩٥ ٦٥٢

١٩- حق استخدام أصول مؤجرة (بالصافي)
تتمثل تكلفة أصول حق استخدام أصول مؤجرة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ فيما يلي:

التكلفة	جنيه مصري
الإضافات خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١	٣٣ ٤٣٤ ٥٦٨
التكلفة في ٣١ مارس ٢٠٢١	٣٣ ٤٣٤ ٥٦٨
الإضافات خلال الفترة من ١ أبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	٢ ٤٦٤ ٧٤٩
الاستبعادات خلال الفترة من ١ أبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	(٢ ٢٦٣ ٧٨٤)
التكلفة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٣ ٦٣٥ ٥٣٣
<u>مجم الإهلاك</u>	
إهلاك الفترة ١ يناير ٢٠٢١ وحتى ٣١ مارس ٢٠٢١	(٢ ٦٨٤ ١١٠)
مجم الإهلاك في ٣١ مارس ٢٠٢١	(٢ ٦٨٤ ١١٠)
إهلاك الفترة ١ أبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	(٣٠١٠ ٨٩٣)
إهلاك الاستبعادات خلال الفترة ١ أبريل ٢٠٢١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	١٣٨ ٥٩٩
مجم الإهلاك في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	(٥ ٥٥٦ ٤٠٤)
صافي حق استخدام أصول مؤجرة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	٢٨ ٠٧٩ ١٢٩
صافي حق استخدام أصول مؤجرة في ٣١ مارس ٢٠٢١	٣٠ ٧٥٠ ٤٥٨

* بتاريخ الأول من يناير ٢٠٢١ قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) ٢٠١٩ عقود التأجير وذلك على كافة عقود التأجير التشغيلي طويلة الأجل التي لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقود هذا وقد اختارت الشركة عدم تطبيق المتطلبات الواردة في هذا المعيار على العقود قصيرة الأجل وكذلك عقود التأجير التي يكون فيها الأصل محل العقد ذا قيمة صغيرة. هذا وقد قامت الشركة بقياس قيمة حق استخدام الأصول المؤجرة بالقيمة الحالية لدفعات الأيجار المتبقية مخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر دون التطبيق بأثر رجعي على الأرباح المرحلة.

وفيما يلي بيان باقية التزام عقود التأجير التشغيلية طبقاً لتأثير بنود قائمة المركز المالي وقائمة الأرباح او الخسائر خلال الفترة الحالية:-

البيان	قائمة المركز المالي		قائمة الأرباح او الخسائر
	التزامات طويلة الأجل	التزامات قصيرة الأجل	فوائد مدينة
قيمة التزام عقود التأجير التشغيلي بالقيمة الحالية المخصومة باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للشركة	١٩ ٩٧٣ ٤٩٨	٩ ١١٧ ٥٢٤	١ ١٩٨ ٠٤٣

٢٠- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

بيان	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
دائنو شراء أصول ثابتة	٣٦ ٢١٣ ٨٣٤	٣٦ ٢٩٤ ٢٨٩
مرتبات مستحقة	٢٢ ١٩١ ٢٣٢	٨ ٩٨٢ ٢٥٨
دائنون شحن وتخليص جمركي وجهات خدمية	١٣ ٩٩٢ ١٦٨	١٤ ٣٣٩ ٤٨٥
مصلحة الضرائب - ضرائب أجور ومرتبات وما في حكمها	١٣ ٥٠٣ ٦٠١	١٠ ٢٨٧ ٥٠٠
مصلحة الضرائب - ضرائب الدمغة	٩ ٢٢٠ ٧٤٣	٥ ٠٠٨ ٩٧٠
دفعات مقدمة من العملاء	٥ ٧٦٠ ٤٦٢	٢١ ٠٤١ ٧٩٢
التأمين الصحي الشامل - المساهمة التكافلية	٥ ٥٥٣ ٢١٠	٣ ٣٤٣ ٢٣١
مصروفات مستحقة	٣ ١٧٣ ٤٤٩	٢ ٨٩٦ ٢٦٩
فوائد مستحقة	١ ٩٩١ ٣٨٧	٤ ٥٩٠ ٨٢٩
مصلحة الضرائب - ضرائب خصم	١ ٦٥٣ ٨٧٦	١ ١٢٤ ٠٤٢
مستحقات شركة الوطنية للإنشاءات	٢٢ ٤٥٤	٥٧٢ ٤٥٤
دائنون - مكافأة مجلس الإدارة	--	٩ ٠٠٠ ٠٠٠
	١١٣ ٢٧٦ ٤١٦	١١٧ ٤٨١ ١١٩

٢١- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري موزعاً على عدد ٥٣.٠٠٠.٠٠٠ سهم بعد ان وافقت الجمعية العامة للشركة على زيادة رأس المال بقيمة ٢٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري وتم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٧ ليصبح عدد الاسهم ٥٣.٠٠٠.٠٠٠ سهم بدلا من ٢٨.٠٠٠.٠٠٠ سهم.

بتاريخ ٤ ديسمبر ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة على تجزئة اسهم رأس مال الشركة المصدر بتعديل القيمة الاسمية للسهم من ١ جنيه مصري الي ٢٠ قرش وبذلك يصبح رأسمال الشركة المصدر و المدفوع ٥٣ مليون جنيه مصري موزع على عدد ٢٦٥.٠٠٠.٠٠٠ سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد قدرها ٢٠ قرش.

بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة بزيادة رأس المال المصدر من ٥٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري إلي ١٠٦.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري بزيادة قدرها ٥٣.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مصري موزعة على عدد ٢٦٥.٠٠٠.٠٠٠ سهم قيمة السهم ٢٠ قرش وذلك من خلال إصدار أسهم مجانية بواقع سهم مجاني لكل سهم أصلى هذا وقد تم الموافقة على نشر تقرير الإفصاح الخاص بشركة دابيس للملابس الجاهزة المتعلق بتلك الزيادة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩. هذا ويتمثل هيكل الملكية فيما يلى:

بيــــــــــــــــان	عدد الأسهم	النسبة المئوية
ناجى سمير توما توماس	٧٦ ٩٣٠.٠٠٠	٪١٤,٥١٥
ماجد سمير توما توماس	٧٥ ٤٣٠.٠٠٠	٪١٤,٢٣٢
شركة بيت التامين المصري السعودي "شركه مساهمه مصريه"	٥٣ ٦٠٠.٠٠٠	٪١٠,١١٣
اجمالي حملة ٥٪ من أسهم الشركة فأكثر	٢٠٥ ٩٦٠.٠٠٠	٪٣٨,٨٦
اجمالي حملة اقل من ٥٪ من اسهم الشركة	٣٢٤ ٠٤٠.٠٠٠	٪٦١,١٤
الإجمالى	٥٣٠.٠٠٠.٠٠٠	٪١٠٠

*الأرقام المسجلة اعلاه من واقع قائمة اسماء المساهمين الصادرة من شركة مصر للمقاصة والايداع والقيود المركزي بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

٢٢- ضريبة الدخل

ضريبة الدخل المحملة على قائمة الأرباح أو الخسائر

بيان	الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية
ضريبة الدخل المؤجلة	فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	(٣٩٧ ٨١٦)	(٨٨٩ ٨٤٦)
	(٣٩٧ ٨١٦)	(٨٨٩ ٨٤٦)

التزامات ضريبية مؤجلة

بيان	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
التزامات ضريبية مؤجلة ناتجة عن الفروق الضريبية بين القيمة الدفترية للأصول الثابتة و الأساس الضريبي لتلك الأصول الثابتة	١٦ ٥٨٧ ٢٥٧	١٦ ١٨٩ ٤٤١
إجمالي التزامات ضريبية مؤجلة	١٦ ٥٨٧ ٢٥٧	١٦ ١٨٩ ٤٤١

فيما يلى الحركة خلال الفترة

بيان	الفترة المالية المنتهية	الفترة المالية المنتهية
رصيد أول المدة المحمل على قائمة الأرباح أو الخسائر إجمالى التزامات ضريبية مؤجلة	فى ٣٠ يونيو ٢٠٢١	فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
	١٦ ١٨٩ ٤٤١	١٤ ٢٥١ ٨١٠
	٣٩٧ ٨١٦	٨٨٩ ٨٤٦
	١٦ ٥٨٧ ٢٥٧	١٥ ١٤١ ٦٥٦

٢٤ - المبيعات (بالصافي)

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	بيان
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	مبيعات تصدير
١٩٨٨٢٥ ٦٢٠	٣٦٥ ٤٣٢ ٨٤٥	مبيعات تجزئة
١٤٢ ٦٩٦ ٦٥٧	١٧٠ ٦١٥ ٠٢٢	مبيعات محلي
١٩٧٩٦ ٦٥٩	٣١ ٦٣٠ ٦٦١	مبيعات طباعة
١١ ٢٣٨ ٦٨٤	٢١ ٩٤١ ٣٣٧	خصومات عملاء
(٩٠٢٢ ٩٩٦)	(٨٢٠٤ ٤٢٣)	
٣٦٣ ٥٣٤ ٦٢٤	٥٨١ ٤١٥ ٤٤٢	

* تتمثل خصومات العملاء في الخصم المسموح به للعملاء وذلك وفقا للسياسة البيعية المتبعة والمعتمدة من إدارة الشركة وكذلك خصم تعجل الدفع.

٢٥ - نصيب السهم من صافي (خسائر) الفترة

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	صافي (خسائر) الفترة بعد ضريبة الدخل
٣٠ يونيو ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	يُقسم على:
جنيه مصري	جنيه مصري	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة *
(١٠١ ٥٠٧ ٩٥٣)	(١٣ ٦١٥ ٧٨٩)	نصيب السهم من صافي (خسائر) الفترة (جنيه مصري / سهم) **
٥٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
(٠,١٩)	(٠,٠٣)	

* بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة بزيادة رأس المال المصدر من ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري إلي ١٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري بزيادة قدرها ٥٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري موزعة على عدد ٢٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم قيمة السهم ٢٠ قرش وذلك من خلال إصدار أسهم مجانية بواقع سهم مجاني لكل سهم أصلي هذا وقد تم الموافقة على نشر تقرير الإفصاح الخاص بشركة دابيس للملابس الجاهزة المتعلق بتلك الزيادة بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٩ الامر الذي ترتب ضرورة تعديل عدد الاسهم بالنسبة لأرقام المقارنة وبالتالي تخفيض نصيب السهم من الارباح.

** حتى تاريخ اعتماد القوائم المالية المستقلة لم تقم الشركة باعداد مشروع توزيع ارباح الأمر الذي سيؤدي اذا تم اعداده الي تخفيض نصيب السهم من صافي ارباح العام نظرا لتخفيض ارباح العام بعد الضرائب بكل من نصيب العاملين من التوزيعات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

٢٦ - الالتزامات العرضية

- بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر قائمة المركز المالي توجد الإلتزامات التالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١:

الفترة المالية المنتهية في	السنة المالية المنتهية في	بيان
٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	قيمة خطابات ضمان
جنيه مصري	جنيه مصري	الجزء المغطى
٢١ ١٨٦ ٢٨١	١٧ ٦٠٧ ٥٥٦	الجزء الغير مغطى
٤٧ ٢٠٣	١٠٦ ٥٥٠	
٢١ ٢٣٣ ٤٨٤	١٧ ٧١٤ ١٠٦	

- قامت شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة (شركة تابعة) بتوقيع عقدي تأجير تمويلي (بيع مع إعادة الاستئجار) ثلاثي الاطراف يتضمن شركة الإسكندرية للملابس الجاهزة وشركة هيرمس بتاريخ ٦ إبريل ٢٠١٨ وبتاريخ ١٦ إبريل ٢٠١٨ وقد قامت شركة دابيس للملابس الجاهزة باصدار شيكات ضمانه لصالح شركة المجموعة المالية هيرمس للتأجير التمويلي قد بلغت قيمتها ١ ٣٥٩ ٧٢٠ دولار أمريكي (ما يعادل ١٠٧ ٢٣٦ ٢١ جنيه مصري) في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بواقع قسط ربع سنوي بقيمة ١٥١ ٠٨٠ دولار أمريكي لمدة ٥ سنوات من تاريخ بداية العقد وبلغ الجزء المستحق المتداول خلال العام التالي ٧ ٠٧٨ ٧٠٢ جنيه مصري وبلغ الجزء المستحق غير المتداول ٤٠٥ ١٥٧ ١٤ جنيه مصري.

هذا وتقم الشركة بإدارة المخاطر المتعلقة بالإرتباطات الرأسمالية من خلال الحفاظ على حد مقبول من النقدية للموائمة بين مصادر التمويل المختلفة.

٢٧- إيرادات أخرى

البيان	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١	الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠
إيراد دعم صادرات	١٧٣٥٣ ٤٩١	١٧٨٢٧ ٦٧٦
إيرادات تشغيل أخرى	١٩٥٦ ٦٦٤	٣٢٣٩ ١٠٦
	١٩٣١٠ ١٥٥	٢١٠٦٦ ٧٨٢

٢٨- المصروفات العمومية والادارية

البيان	٣٠ يونيو ٢٠٢١	٣٠ يونيو ٢٠٢٠
أجور ومرتبات*	٢٦٣٩١ ٦٠٩	٢٣٤٢٢ ٤٠٦
اهلاك أصول ثابتة	٣٥٤٨ ٠٣٨	٢٨٢٨ ٤٣٣
مصروفات صيانه	٢٩٨٢ ٥٠	١٣٦٥ ٧٨٧
مساهمة تكافلية	١٤٩٨ ٤٧٨	٩٨٤ ٠٦١
مصروفات بنكية	١٣٨٦ ٢٠٢	١٢٧٠ ٢٠٧
رسوم وإشتراكات	٧٧٢ ٨٥٥	٦٨٨ ٢٥٩
اتعاب مهنية	٦٢٤ ٥٦٢	٧٠٩ ٥٤٨
فروق فحص	٦٠١ ٩٧٥	٢٩٩٩ ٩٦٠
مصروفات سيارات	٥٤٠ ٤٣٦	٣١٠ ٠٣٧
تبرعات	٥١٤ ٢٠٠	--
تأمينات متنوعه	٣٨٧ ٦٥٣	٣٨٣ ٣٢٠
استهلاك مياه	٣٢٣ ٥٥٢	٣٤٤ ٠٥٢
تليفونات	٢٥٨ ٨٧٣	٢٧٧ ١٧٣
ضيافه وبوفيه	٢٢٤ ٥٣٧	٢٥٠ ٤٢٢
مطبوعات وادوات كتابية	٢٠٤ ٣٦٨	١٤٥ ٦٧٣
ايجارات	١٦٣ ٢٥٠	٨١٠ ٩٠٢
مصروفات سفر	٢٧ ٢١٠	٤٣٥ ٦٦٧
دمغات	١١ ٣٦١	١٢١٣ ٦٥٩
أخرى	٢ ٦٩٠ ٥٥٤	١ ١٣٨ ٣٢١
	٤٣ ١٥١ ٧٦٣	٣٩ ٥٧٧ ٨٨٧

* يتضمن بند الأجور والمرتبات مبلغ ٥٠٠ ٨٧٠ ٤ جنيه مصري قيمة مرتبات نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وبدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ مقابل مبلغ ٣١٣ ١٢٠ ٤ جنيه مصري عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٠.

٢٩- الموقف الضريبي

أولاً: الضريبة على أرباح شركات الأموال

السنوات من عام ١٩٩٩ حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص السنوات من بدء النشاط في ١ مارس ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وتم الطعن على نتائج الفحص وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن للفصل فيه وصدر قرار لجنة الطعن بمنح الشركة في حقها بالتمتع بالأعفاء الضريبية عن الفترة من ١ مارس ١٩٩٩ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ وذلك لوعاء شركات الأموال وذلك وفقاً للمادة ١٢٠ الفقرة ٨ من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ورغم ذلك تم الطعن على القرار أمام المحكمة لعدم الالتفات إلى الدفع الخاص بضرية القيم المنقولة وعدم اعتماد اهلاك الاصول الثابتة المنقولة من شركة الاشخاص الى الشركة المساهمة وتم وقف نظر الدعوى أمام المحكمة وتحويلها للجان انهاء المنازعات وصدر قرار لجنة انهاء المنازعات في ٢٠١٨ بأحقية الشركة في اعتماد الاصول المنقولة و تم سداد الفروق الناتجة عن فحص تلك السنوات.

عام ٢٠٠٥

لم يتم الفحص الضريبي وذلك بمجرد صدور الكتاب الدوري رقم (٣) لسنة ٢٠١١ في ٢٢ مارس ٢٠١١ بشأن الأكتفاء بما سبق فحصه من العينة المختارة وعدم فحص ما بقي منها وصدر نموذج (١٩) ضرائب تقديري بعد تاريخ صدور الكتاب الدوري رقم (٣) وتم الطعن عليه وتم إحالة الخلاف إلى الإدارة العامة للجان الداخلية المتخصصة ولم يتم الوصول لاتفاق وتم إحالة الملف إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن قرارها في جميع بنود الخلاف مع اعادة فحص بند الاهلاك وقد تم رفع دعوى قضائية للنظر في بنود الخلاف الأخرى ومن ثم تم تقديم طلب لانتهاء المنازعة وفقاً للقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ ولم يتم إخطار الشركة بعد بميعاد الجلسة. هذا بخلاف بند الاصول الثابتة وإضافاتها (الاهلاك) المحال الى المأمورية لإعادة الفحص ومن المتوقع أن يتم اعتماده في ضوء المستندات التي وفرتها الشركة لاعتماد هذا البند.

السنوات من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٧

تم الفحص وصدر نموذج ١٩ ضرائب و تم الطعن عليه امام اللجنة الداخلية المتخصصة وصدر قرار اللجنة وتم الموافقة على اوجه الخلاف مع تحويل بندي الاهلاك لارتباطه بالسنوات السابقة والفوائد الى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتأييد المأمورية وقد تم رفع دعوى قضائية للنظر فى بنود الخلاف الاخرى ومن ثم تم تقديم طلب لإنهاء المنازعة طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ ولم يصدر القرار حتى تاريخه.

السنوات من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠٠٩

تم الفحص وصدر نموذج ١٩ ضرائب و تم الطعن عليه امام اللجنة الداخلية المتخصصة وصدر قرار اللجنة وتم الموافقة على اوجه الخلاف مع تحويل بندي الاهلاك والفوائد الى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتأييد المأمورية فيما توصلت اليه من من نتائج وتم الطعن على القرار امام المحكمة وتم تقديم طلب لانتهاء المنازعة وفقا للقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٢٠ ولم يصدر القرار حتى تاريخه.

السنوات من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٣

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وتم الفحص الدفترى ولم يتم الموافقة على نتيجة الفحص وتم تحويلها الى الجان المتخصصة وصدر قرارها وتم تحويل بعض البنود الى لجان الطعن وصدر قرار اللجنة بتأييد الشركة وتحويل بند الأصول الثابتة الى المأمورية لاعادة الفحص رصيد أول المدة.

السنوات من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٦

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى ظل أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وتم الفحص وقد تم الطعن على نموذج ١٩ واحيل الملف الى اللجان الداخلية وتم تحويل بعض البنود الى اللجان المتخصصة ولم يصدر قرار اللجنة حتى تاريخه.

السنوات من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠١٨

تم اخطار الشركة بالفحص وجرى تجهيز المستندات والتحليلات لتحديد ميعاد الفحص وتم تقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة على الشركة من واقع الإقرارات المقدمة.

السنوات من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية لها ولم يتم اخطار الشركة بالفحص حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

ثانياً: ضريبة كسب العمل:

من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٣

تم الفحص الضريبي والتسوية وسداد الفروق.

السنوات من عام ٢٠١٤ و حتى عام ٢٠١٦

تم الاخطار بالفحص وجرى تجهيز المستندات كما ان الشركة منتظمة فى سداد الضريبة فى المواعيد القانونية.

من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠

الشركة ملتزمة بسداد الضريبة الشهرية لكسب العمل وفى المواعيد القانونية و لم يتم الاخطار بالفحص حتى تاريخه.

ثالثاً: ضريبة المبيعات (القيمة المضافة):

من بداية النشاط و حتى عام ٢٠١٧

تم الفحص والتسوية حتى عام ٢٠١٧ وتم سداد الفروق الضريبية المستحقة عن تلك السنوات.

السنوات ٢٠١٨ حتى عام ٢٠١٩

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى مواعيدها القانونية ولم يتم الاخطار بالفحص حتى تاريخه.

عام ٢٠٢٠

تم تقديم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية لها.

رابعاً: ضريبة الدمغة:

من بداية النشاط و حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم فحص ضريبة الدمغة وتم سداد الضريبة المستحقة بالكامل .

من عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٠

لم يتم إخطار الشركة بالفحص حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

خامساً: ضرائب الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة:

من بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٢

تم فحص الضريبي لدفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد أى فروق مستحقة.

من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٧

تم فحص تلك السنوات وتم الطعن على نتيجة الفحص امام اللجنة الداخلية وتم سداد الفروق الضريبية بالكامل.

من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٠

تم سداد الضريبة فى المواعيد القانونية ولم يتم اخطار الشركة بفحص تلك السنوات.

سادساً: الضريبة العقارية :

تم سداد المستحقات حتى عام ٢٠٢٠

سابعاً: التأمينات الاجتماعية:

يتم السداد شهري بانتظام في المواعيد المحددة قانونيا حتى تاريخه.

٣٠- الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول والإلتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك والمستحق من أطراف ذوي علاقة والعملاء كما تتضمن الإلتزامات المالية أرصدة الموردين والمستحق الى أطراف ذوي علاقة والدائون وارصدة القروض والتسهيلات الائتمانية وبعض الارصدة الدائنة الأخرى.

هذا وتعرض الشركة لعدد من المخاطر الناتجة عن ممارستها لأنشطتها والتي تؤثر على قيم تلك الأصول والإلتزامات المالية وكذا على الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها. وفيما يلي أهم تلك المخاطر والأسس والسياسات التي تتبعها الشركة فى إدارة هذه المخاطر:

إدارة رأس المال

تتمثل أهداف الشركة فى إدارة رأس المال فى المحافظة على قدرة الشركة فى الاستمرار فى النشاط وذلك حتى تتمكن من تحقيق عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين وتقديم عائد ملائم للمساهمين.

ويتمثل هيكل تمويل الشركة فى رأس المال المدفوع من المساهمين مضافاً إليه الأرباح المرحلة. وتقوم لجنة إدارة مخاطر رأس المال بمراجعة هيكل تمويل الشركة بصفة مستمرة كل ثلاثة أشهر وتقوم بمراجعة تكلفة تمويل الشركة من خلال نسبة المديونية حيث تهدف الشركة نسبة مديونية من صفر % إلى ١٠ %.

تتعرض الشركة لبعض المخاطر المرتبطة بممارستها لأنشطتها مثل مخاطر السوق والتي تتضمن خطر العائد وخطر العملات الأجنبية كما قد تتعرض أيضا لمخاطر السيولة وقد تؤثر تلك المخاطر على القيم الدفترية للأصول والإلتزامات المالية المدرجة بقائمة المركز المالي وكذا الإيرادات والمصروفات المتعلقة بها المدرجة بقائمة الأرباح أو الخسائر. وتقوم الشركة بإدارة رأس مالها بغرض الحفاظ على قدرة الشركة على الاستمرار، وبما يحقق أعلى عائد للمساهمين عن طريق تخفيض أثر هذه المخاطر الى الحد الأدنى من خلال الأنشطة التشغيلية والتمويلية للحفاظ على نسب مثالية لأرصدة الاقتراض، وفيما يلي أهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة والسياسات والإجراءات المتبعة للحد من أثر تلك المخاطر:

خطر العملات الأجنبية

يتمثل هذا الخطر فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية،

وقد بلغت قيمة الأصول ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية ما يعادل مبلغ ٥٣٤ ٧٢١ ١٦٤ جنيه مصرى والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية ما يعادل مبلغ ٣٠٣ ١٦٦ ٤٧٦ جنيه مصرى فى تاريخ المركز المالى.

فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد فى تاريخ اعداد القوائم المالية. ولأغراض تخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى تحتفظ الشركة بأرصدة كافية من الأصول ذات الطبيعة النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لمواجهة التزاماتها بذات العملة فى تواريخ استحقاقها.

خطر سعر الفائدة

يتمثل هذا الخطر فى التغيير فى أسعار الفائدة بالسوق والذي يؤثر عكسياً على نتائج الأعمال وقيم الأصول والإلتزامات المالية. وتقوم الشركة بمتابعة تغيرات أسعار الفائدة بطريقة مستمرة، وفى حالة ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ تقوم الشركة بالاعتماد على مصادر التمويل الذاتية حتى تتجنب التقلبات فى أسعار الفائدة وتأثيرها على القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية.

- تحليل حساسية سعر الفائدة

نهاية الفترة المالية. وبالنسبة للالتزامات ذات سعر الفائدة المتغير فقد أعد التحليل بافتراض أن مبلغ الالتزام القائم في نهاية الفترة المالية كان قائماً طوال العام. ويستخدم مؤشر "المائة نقطة" وتعادل ١٪ زيادة أو نقص عند إعداد التقارير الداخلية التي تتناول خطر سعر الفائدة والتي تُعرض على موظفي الإدارة المسؤولين ويمثل هذا المؤشر تقدير الإدارة للتغير المتوقع بدرجة معقولة في أسعار الفائدة.

إذا انخفض/ زاد سعر الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى فسيترتب على ذلك أن يُقل/ أو يزيد ربح الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بمبلغ ٨,٧ مليون جنيه مصري (٢٠٢٠: يُقل/ أو يزيد بمبلغ ٨,٥ مليون جنيه مصري). ويرجع هذا بصفة أساسية إلى تعرض الشركة لخطر أسعار الفائدة على المبالغ المقترضة ذات أسعار الفائدة المتغيرة. تُوضّح الجداول التالية الفترات المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية بالشركة والمتفق على فترات سدادها. وقد صُممت الجداول وفقاً لأقرب تاريخ قد تطالب فيه الشركة بالسداد. وتتضمن الجداول التدفقات النقدية للفوائد ولأصل المبلغ. وبالنسبة للتدفقات النقدية للفوائد المبنية على سعر فائدة متغيرة فإن المبالغ غير المخصومة لتلك التدفقات تستمد من منحنيات سعر الفائدة في نهاية الفترة المالية كما أن الاستحقاقات التعاقدية تعتمد على أقرب تاريخ قد تطالب فيه الشركة بالسداد.

- خطر الائتمان

يتمثل هذا الخطر في عدم مقدرة العملاء الممنوح لهم الائتمان على سداد المستحق عليهم وللحد من هذا الخطر تقوم الشركة بتصدير جزء من إنتاجها للخارج كما تراعى التعامل مع عملاء حسنى السمعة. كما تقوم إدارة الشركة بمراقبة تواريخ الإستحقاق وشروط الائتمان وإعداد جداول لاعمار الديون للاعتراف بالخسائر الناتجة عن إضمحلال تلك الارصدة. وتقوم الشركة بمراجعة ذلك الخطر وتقوم بتقديم تقارير عن تلك المخاطر ووسائل مواجهة أثرهما على القوائم الماليه ويتمثل الحد الأقصى في خطر الائتمان فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	بيان
جنيه مصري	جنيه مصري	عملاء وأوراق قبض
٢٧٩ ٧١٦ ٥٠٥	٢٥٩ ٢٣٦ ٥٠٩	أرصدة مدينة أخرى
١٣١ ٨٣٥ ٤٦٨	١٦٩ ٧٧٣ ٨٨٤	
٤١١ ٥٥١ ٩٧٣	٤٢٩ ٠١٠ ٣٩٣	

- خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء من أو كل التزاماتها وتقوم الشركة بإدارة خطر السيولة عن طريق الحفاظ على حد مقبول من النقدية والموامة بين مصادر التمويل المختلفة. وفيما يلي المستحقات التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية والتي تشمل مدفوعات الفوائد التقديرية:

الاجمالي	أكثر من سنه	أقل من سنه	٣٠ يونيو ٢٠٢١
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	التزامات بدون فائدة
٤٧٣ ٩٧٣ ٣٨٩	--	٤٧٣ ٩٧٣ ٣٨٩	التزامات بفائدة
٩٠٠ ٧٣٠ ٣١٤	١٣٢ ٦٢٨ ٣٠١	٧٦٨ ١٠٢ ٠١٣	
١ ٣٧٤ ٧٠٣ ٧٠٣	١٣٢ ٦٢٨ ٣٠١	١ ٢٤٢ ٠٧٥ ٤٠٢	
الاجمالي	أكثر من سنه	أقل من سنه	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	التزامات بدون فائدة
٤١٦ ٣٦١ ٨١١	--	٤١٦ ٣٦١ ٨١١	التزامات بفائدة
٨٥٣ ٥٦٣ ٣٥٠	١٠٢ ٠٨٣ ١٥٧	٧٥١ ٤٨٠ ١٩٣	
١ ٢٦٩ ٩٢٥ ١٦١	١٠٢ ٠٨٣ ١٥٧	١ ١٦٧ ٨٤٢ ٠٠٤	

- نسبة الرافعة المالية

بلغت نسبة الرافعة المالية، والتي يتم تحديدها بإجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية، في نهاية العام كمايلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣٠ يونيو ٢٠٢١	النسبة
جنيه مصري	جنيه مصري	إجمالي الالتزامات
١ ٢٨٦ ١١٤ ٦٠٢	١ ٣٩١ ٢٩٠ ٩٦٠	إجمالي حقوق الملكية
٢٢٨ ٥٨٣ ١٩٨	٢١٤ ٩٦٧ ٤٠٩	النسبة
٥,٦٣	٦,٤٧	

- تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وفقاً للمستويات التالية:

المستوى الأول	الأسعار المعلنة للأدوات المالية بالقيمة العادلة في أسواق نشطة
المستوى الثاني	الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المالية أو الأسعار المعلنة من مديري الصناديق المستثمر فيها أو طرق تقييم أخرى والتي تكون فيها كافة المدخلات الهامة تستند إلى معلومات سوق مقارنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث	طرق تقييم لا تستند أي عوامل مدخلات هامة فيها إلى معلومات سوق مقارنة

لا توجد استثمارات بالقيمة العادلة في الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١.

٣١- الأحداث الجوهرية

مع التطور الحالي والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، دخل الاقتصاد العالمي في أزمة رعاية صحية غير مسبوقه والتي تسببت بالفعل في اضطراب عالمي كبير في الأنشطة التجارية والحياة اليومية. تبنت العديد من الدول تدابير احتواء غير عادية ومكلفة اقتصادياً. حيث طلبت بعض البلدان من الشركات تقييد أو حتى تعليق العمليات التجارية العادية.

نفذت الحكومات ، بما في ذلك جمهورية مصر العربية ، قيوداً على السفر بالإضافة إلى إجراءات الحجر الصحي الصارمة بالإضافة إلى إعلان رئيس الوزراء عن مجموعة من الإجراءات الوقائية الصارمة التي تم اتخاذها في مواجهة وباء فيروس كورونا المستجد بما في ذلك تعليق الرحلات الدولية في جميع المطارات المصرية و أعلن البنك المركزي المصري عن مجموعة إجراءات تهدف إلى تسهيل العمليات المصرفية في أعقاب فيروس كورونا.

وقد رافق التطور الحالي والسريع لمرض فيروس كورونا المستجد انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الطلب ، ومن المتوقع أن تتعطل الصناعات مثل السياحة والترفيه بشكل كبير بسبب هذه الإجراءات. ومن المتوقع أن تتأثر الصناعات الأخرى مثل التصنيع والخدمات المالية بشكل غير مباشر وأن تتأثر نتائجها سلباً أيضاً.

في ١٧ مايو ٢٠٢٠ ، أشار رئيس الوزراء إلى أنه سيبدأ العمل على العودة تدريجياً في جميع قطاعات البلاد اعتباراً من منتصف يونيو من خلال تطبيق تدابير وقائية.

وتقوم حالياً إدارة الشركة بتشكيل فريق عمل لتطوير وتنفيذ خطط طوارئ لمواجهة الآثار السلبية على الأعمال والتدفقات النقدية للشركة المتوقعه من حيث انخفاض في الإيرادات والانخفاض المتوقع في المتحصلات النقدية التشغيلية وتقوم حالياً عن كثب بالمتابعة والتقييم المستمر لكافة التطورات وبناءاً عليه تم اتخاذ القرارات التالية:

- توفير المواد الخام اللازمه لاستمرار عمليات الإنتاج بدون توقف وبكامل الطاقة الإنتاجية للشركة بحيث يتم الاعتماد على المواد الخام الرئيسييه في الإنتاج من السوق المحلي ومحاولة التواصل مع الموردين الخارجيين لتوفير القدر الكافي لإستمرار الإنتاج حيث ان الشركة تعتمد على توفير المواد الخام المستخدمة فى الصناعة من السوقين المحلي والخارجى.
- قيام الشركة خلال الفترة الأخيرة باستئناف عمليات التصدير لمتطلبات العملاء الخارجيين بناء على مراسلات رسمية من العملاء.

- تتابع الإدارة التدفقات النقدية على أساس شهري وخلصت إلى أن التدفقات النقدية المتوقعة ستكون إيجابية خلال الأشهر المقبلة دون وجود مشكلات في التدفق النقدي حالياً، وبناءً على ذلك قررت الإدارة دفع جميع القروض المصرفية في الوقت المحدد.

شمل تقييم الإدارة في الاعتبار المجالات التالية أثناء تقييم تأثير فيروس كورونا المستجد.

- مخاطر اضمحلال قيمة الأصول الثابتة
- مخاطر انخفاض قيمة المخزون بسبب وجود اصناف بطينة الحركة.
- مخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات المستحقة للبنوك والدائنين والعاملين في تاريخ الاستحقاق.
- مخاطر قد تنشأ من أية مطالبات ناتجة عن دعاوى قضائية

وخلصت الإدارة إلى أنه لا يوجد أي تأثير على عمل الشركة يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة الأصول الثابتة حيث يعمل المصنع كما هو مخطط له لتلبية طلب العملاء وتقوم الشركة بسداد كافة التزاماتها في تاريخ الاستحقاق كذلك فإن الشركة اختارت الاستفادة من المبادرة التي أعلن عنها البنك المركزي المصري بتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر. كما ترى إدارة الشركة في الظروف الحالية أنها قادرة على استمرار الانتاج وعمليات البيع والشراء وسداد التزاماتها وتدفقاتها النقدية بما يفي أغراض الشركة.

٣٢- الأحداث الحالية لتاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة

بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٢١ إنعقدت الجمعية العامة العادية للشركة وقامت بالموافقة على اعتماد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

٣٣- السنة المالية

تبدأ السنة المالية في أول يناير و تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

العضو المنتدب
الاستاذ / ناجي توما



رئيس القطاع المالي
الاستاذ / فيكتور فخري

